ندوة الآداب

نظّمتْ مجلةُ الآداب في مقر «مركز تواصل الثقافات» في الرباط ندوةً في موضوع «المفاوضات الإسرائيليّة: الحصيلة وسيناريوهات السلام»، وذلك بتاريخ ٢٠٠٠/٤/٢٥. قدّم ورقةَ عملها الأستاذ محمد الصوفي (أستاذ العلوم السياسيّة بجامعة محمد الخامس، الرباط). وشارك في مناقشتها الأساتذة: محمود معروف (كاتب فلسطينيّ ومدير مكتب جريدة القدس العربيّ في الرباط)، وعبد الحي مودن (أستاذ العلوم السياسيّة في جامعة محمد الخامس في الرباط)، وإبراهيم أبراش (كاتب فلسطينيّ وأستاذ العلوم السياسيّة في جامعة محمد الخامس في الرباط). أعد الندوة وأدارها عبد الحق لبيض (مراسل مجلة الآداب في المغرب).

استهلّ لبيض الندوة بتوجيه الشكر إلى الأساتذة المشاركين، وقال إنّ موضوع المفاوضات العربية ـ الإسرائيليّة قد أثار الكثيرَ من الإشكاليّات المرتبطة بالذات العربيّة في رحلتها التاريخيّة الممتدة على مدى اثنتَيْن وخمسين سنة من عمر الصراع الوجوديّ والحضاريّ بين العرب والحركة الصهيونيّة الاستعماريّة. فلم تعد المفاوضات موضوعاً للحدود والتفوُّق العسكريّ والإستراتيجيّات السياسية، وإنّما شَرَعَتْ في طرح أسئلة مستعصية على الوضع العربيّ الداخليّ، من قبيل: شرعيّة الأنظمة العربيّة، والديموقراطيّة، وحقوق الإنسان، والتنمية، والحداثة... وهكذا بدأنا نستشعر عمقَ صراعنا ضد العدوّ الصهيونيّ، وبدأنا ندرك أنّ ثمّة عوامل داخليّة لأزمتنا تعمّق أسباب الهزيمة والتخلُّف على يد الأعداء في الخارج. وقال إنّ هذه كلها معانٍ لأزمتنا من الضروريّ معالجَتُها وتنظيمُ حوارٍ قوميٍّ حولها، نأمل اليوم أن نكون من المسهمين فيهما.

ثمّ قدّم الأستاذ محمد الصوفي ورقة العمل، وتلتها مناقشات.

المفاوضات العربيّة ـ الإسرائيليّة: الحصيلة وسيناريوهات «السلام»

ندوة الآداب

المفاوضات والسيناريوهات:

أستهلّ مداخلتي بتقديم جزيل الشكر إلى مجلة الآداب، العريقة في نضالها القوميّ الصادق، على تفضُّلها بتنظيم هذه المائدة المستديرة لمناقشة موضوعٍ غايةٍ في الأهميّة والخطورة. وأن تختار الآداب المغربَ بالذات مكاناً لعقد هذه المائدة المستديرة وبمشاركةٍ مغربيّةٍ وفلسطينيّةٍ لهو دليلٌ على عمق رؤيتها القوميّة القائمة على وحدة الهمّ والمصير العربيَيْن. كما لا يفوتني أن أشكر الأستاذ عبد الحق لبيض على الجهود التي بَذَلها لعقد أشغال هذه الندوة.

نعرف جميعاً أنّ أيّ حدثٍ سياسيٍّ لا ينبثق فجأةً من المجهول. ولذلك أرى أنّ الوقوف عند الأسباب التي تقف خلفه، والمحيطِ الذي يحيط به، شرطٌ لا بدّ منه للدخول إلى الحدث. والحدث الذي نقوم بتحليله اليومَ هو موضوع المفاوضات العربيّة ـ الإسرائيليّة في مساراتها المختلفة، علماً أنّ ورقتي ستركّز على المفاوضات السوريّة الإسرائيليّة باعتبار راهنيتها ولكون سيرورتها وصيرورتها ستحدِّدان مستقبلَ المسارَيْن الفلسطينيّ واللبنانيّ.

السؤال المركزيّ الذي ننطلق منه هو: ما هو السياق العام الذي يؤطِّر هذه المفاوضات (المحور الأول)؟ وما هي الملفات الأساسيّة، ومواقفُ الطرفَيْن إزاء كلّ منهما (المحور الثاني)؟ وما هي موازين القوى التي تجري في ظلها هذه المفاوضاتُ (المحور الثالث)؟ وأخيراً، ما هي صورة السلام المنتظر لدى الفريقين المتفاوضين (المحور الرابع)؟

المحور الأول: الظرفية الراهنة والسياق العام للمفاوضات العربيَّة ـ الإسرائيليَّة

سأبدأ حديثي بالمفاوضات السوريّة ـ الإسرائيليّة، وأشير إلى أنّه كَثُرَ الحديثُ في الآونة الأخيرة عن الأسباب التي دفعتِ الرئيسَ السوريَّ إلى مواصلة المفاوضات التي توقفتْ في شهر مارس ١٩٩٦ [عُقدت الندوة قبل رحيل الرئيس حافظ الأسد ـ الآداب]. وطرحتِ الصحافةُ الإسرائيليّةُ سيلاً من التحليلات عن الظروف الصحيّة للرئيس الأسد، ورغبتِهِ في ترتيب البيت السوريّ من الداخل، والمستقبلِ السياسيّ لنجله الدكتور بشّار الأسد ومدى استعداده لتحمُّل المسؤولية السياسيّة بعد والده. ولكنّ هذه التحليلات لم تقف طويلاً عند التغيُّرات التي حدثتْ داخل المعسكر الإسرائيليّ، مع أنّ الأمر يتعلّق بمجيء رئيس وزراء جديد ينتمي إلى حزب العمل الذي عُرف تاريخيّاً بدعوته إلى «السلام» مع العرب بالرغم من قيادة زعمائه لجميع الحروب العربيّة ـ الإسرائيليّة السابقة. ودون الانخراط في هذه الموجة من التحليلات، نقول إنّ دوافع الطرفَيْن إلى العودة إلى طاولة المفاوضات كثيرةٌ ومتشعبةٌ لكنّها تختلف من طرف إلى آخر.

يَعْرف الجميعُ أنّ سوريا تسعى إلى استعادة أراضيها المحتلّة منذ عام ١٩٦٧، وهي تستند في ذلك إلى عدد من قرارات الشرعيّة الدوليّة. وقد صمدتْ بما فيه الكفاية، مقارنةً بجميع الأطراف الأخرى في الصراع، إذ ظلّت تَخْضع لضغوط لا نهاية لها من طرف الخصوم والأصدقاء على حدٍ سواء للانخراط في مسلسل التسوية. وهذا لا يعني أنّ سوريا كانت مناهضةً للسلام، لكنّها كانت، وما تزال، تشترط على إسرائيل الانسحابَ الكاملَ من الأراضي السوريّة المحتلّة اعتماداً على مبدإ «الأرض مقابل السلام».

ويبدو أنّ الظروف في إسرائيل لم تكن مهيّأة لقبول هذا المبدإ بسبب طغيان الهاجس الأمنيّ على إسرائيل في ظلّ حكم نتنياهو. لكنّ المياه الراكدة تحركتْ بمجيء باراك إلى السلطة. ولم يأتِ ذلك بسبب عشق باراك للسلام، بل لأنّه ـ شأنه في ذلك شأن زعماء حزب العمل ـ يمكنُه تحقيقُ المصالح الاستراتيجيّة لإسرائيل في ظلّ السلام أفضلَ من تحقيقها في ظلّ الحرب.

ولمّا كان إيهود باراك هو تلميذَ إسحاق رابين، فقد كان معلوماً لدى الجميع أنّه سيحاول متابعة تنفيذِ ما بدأه أستاذُه. وربما كانت سوريا تعتقد هي أيضاً أنّها سوف تحصل من باراك على ما كان قد وَعَدَها به رابين، أيْ على ما أصبح يُعرف في أدبيّات المفاوضات الراهنة بـ «وديعة رابين».

وقد أسهمتِ الولاياتُ المتحدة في دفع الطرفَيْن إلى العودة إلى المفاوضات بالترغيب والترهيب، لحرصها الشديد على حماية مصالحها في المنطقة، ولأنّ الرئيس بيل كلينتون لم يعد أمامه ما يحسِّن به صورتَه في السياسة الداخليّة إلاّ باللجوء إلى إنجازٍ كبيرٍ في السياسة الخارجيّة.

ورقـــــــة عـــــــمـل

محمد الصوفي

وهكذا تهيأت السبلُ أمام الطرفَيْن للعودة إلى طاولة المفاوضات، وبات لزاماً عليهما أن يعودا إلى بحث الملفات الشائكة التي تدور حولها المفاوضات.

أنتقلُ الآن إلى المسار الفلسطينيّ لأؤكّد أنّ الظرفيّة الراهنة والسياق العام لا يختلفان عن المسار الأول. غير أنّ ما يجب التأكيدُ عليه كذلك هو أنّ هذا المسار هو الأكثر تأثُّراً باستقلال المسارات بعضِها عن بعض. فالقضيّة الفلسطينيّة كانت ستكون في وضعٍ أفضل لو تمّت معالجتُها بالتنسيق مع الأطراف العربيّة الأخرى. ذلك أنّ الوضعيّة الحاليّة جعلتْ إسرائيل الطرفَ الوحيدَ في الصراع، وهي التي تستطيع وحدها أن ترى ما يَحْدث في كل المسارات وتَعْرف الأسرارَ المتعلقةَ بكلٍ منها على حِدَة، وربما تَدْخل في اتفاقيّات سريّة وإجراءاتٍ وترتيباتٍ قد لا تعرفها الأطرافُ الأخرى؛ وهذا من شأنه أن يقدِّم لها تفوُّقاً معلوماتيّاً رهيباً. لذلك، أعتقد أنّ انفصال المسارات التفاوضيّة السوريّة واللبنانيّة والفلسطينيّة يضرّ أبلغَ الضرر بالمصالح العربيّة ككلّ. ولن نَدْخل الآن في تعيين المسؤول عن هذا الانفصال، لأنّني أعتقد أنّ العرب مسؤولون عن ذلك قبل الأطراف الخارجيّة. ولنتذكرْ أيضاً ما كان باراك قد قاله منذ مدة: وهو أنّ سوريا دولةٌ، ويجلس على كرسيِّها حافظ الأسد الذي هو غير ياسر عرفات. وعليه، فالفلسطينيُّون وضعُهم أصعبُ من وضع السوريِّين، لأنّ سوريا دولة، وأما الفلسطينيُّون فغالبيّتهم في الشتات، وليس بين أيديهم شيء يُمْكنهم الضغطُ به على إسرائيل.

على مستوى المسار اللبنانيّ، نتذكر ما عمدتْ إليه إسرائيل، منذ افتتاح مؤتمر مدريد للسلام، من جهودٍ للفصل بين المسارَيْن السوريّ واللبنانيّ انطلاقاً من خطتها المعروفة بالاستفراد بكلّ دولةٍ عربيّة على حدة وحرمانِ الدول العربيّة ميزةَ التفاوض الجماعيّ. ولكنّ إسرائيل اقتنعتْ، وبمرور الأيام، باستحالة الفصل بين المسارَيْن، لا بسبب هيمنة سوريا [على لبنان] كما تدّعي، بل بسبب الظروف السياسيّة الداخليّة للبنان، وحفاظاً على التوازنات الطائفيّة الدقيقة فيه التي لا يستطيع التعاملُ معها أيُّ طرفٍ من دول المنطقة باستثناء سوريا.

المحور الثاني: أهم الملفات المطروحة في المفاوضات الراهنة

I ـ في المفاوضات السوريّة ـ الإسرائيليّة

أبدأ بالملفات المطروحة على مسار المفاوضات السوريّة ـ الإسرائيليّة. وبالرغم من تداخل هذه الملفات، فإنّنا سنحاول تناولَ كلِّ واحدٍ منها مستقلاً عن الملفات الأخرى، كضرورةٍ منهجيّةٍ لا غير.

أولاً: ملف الانسحاب من الجولان: يبدو أنّ مرتفعات الجولان لا تتمتّع بقيمةٍ تاريخيّةٍ في التصوُّر الإسرائيليّ، كما هو الحال بالنسبة إلى الضفّة الغربيّة (أو ما تسمِّيه إسرائيل «يهودا» و«السامرة») التي تعتبرها إسرائيل جزءاً لا يتجزّأ من أرضها وفقاً للوعد الإلهيّ. لكنّ الجولان يتمتّع بقيمة استراتيجيّة في موازين القوى العسكريّة: فهو ورقةُ مساوَمةٍ جديدةٍ في يدِ الإسرائيليِّين، مقابل الترتيبات الأمنيّة والمياه والتطبيع التي يرجونها من سوريا.

والموقف السوريّ من الانسحاب من الجولان واضحٌ كلَّ الوضوح. فالرئيس الأسد، ومن ورائه سوريا، يصرّ على الانسحاب الإسرائيليّ الكامل من الأراضي السوريّة إلى حدود الرابع من يونيو ١٩٦٧. وتؤيِّد سوريا في هذا الموقف جميعُ قرارات الشرعيّة الدوليّة الصادرة عن هيئة الأمم المتحدة. وأمّا الموقف الإسرائيليّ فيراهن على خطٍّ حدودٍ قديمٍ وَقَعَ ترسيمُه بين البريطانيِّين والفرنسيِّين سنة ١٩٢٣.

والواقع أنّ المسافة ضئيلة بين خطَّي الحدود لعامَيْ ١٩٢٣ و ١٩٦٧، ولكنّها بالغة الأهميّة لكلا الطرفَيْن. فخط الحدود في ٤ يونيو ١٩٦٧ يَسْمح لسوريا بالوقوف على جزء من الشمال الشرقيّ لبحيرة طبرية، وبالإشراف على المجرى الشماليّ لنهر الأُرْدنّ،

وبالتحكّم في بعض مصادر المياه في بانياس. وأما خطّ حدود عام ١٩٢٣ فيجعل بحيرة طبرية خاضعةً تماماً للسيطرة الإسرائيليّة. ويوجد خط ثالث للحدود بين الدولتَيْن، وهو خطّ الهدنة، ويمثّل حلاً وسطاً بين خطّيْ ١٩٢٣ و ١٩٤٩.

بقي أن نتساءل عن المقابل الذي يتعيّن على سوريا أن تدفعه ثمناً للانسحاب، وفقاً لمقولة رئيس وزراء إسرائيل الأسبق ميناحيم بيغن: «ليس هناك شيءٌ مقابل لا شيء». وهنا لا بدّ من الإشارة إلى أنّ إسرائيل، كعادتها في اللعب على الكلمات، كانت تطرح مسألة الانسحاب **في** الجولان لا **من** الجولان؛ وهو ما يعني عملياً إعادةَ انتشار الجيش الإسرائيليّ في الجولان شريطةَ أن تَقْبل سوريا بكل ضمانات الأمن التي تريدها إسرائيل. ولم يكن حجمُ هذا الانسحاب في الجولان محدّداً، ولم تكن ضماناتُ الأمن محددة، فتوقفت المفاوضاتُ في مارس ١٩٩٦، إذْ أصرّتْ سوريا على مبدإ الانسحاب الكامل، في حين رأت إسرائيل أنّ الانسحاب يجب أن يتزامن مع التطبيع. وطُرح مبدأ الانسحاب الكامل مقابل التطبيع الكامل. وقال إسحاق رابين إنّ الانسحاب الكامل يُمْكن قياسُه بوحدات القياس المعروفة، لكنّ السلام الكامل يصعب قياسُه؛ وقال إنّه إذا أمْكن قياسُ السلام، فإنّ إسرائيل يمكنها أن تعطي عمقاً في الانسحاب يتوازى مع العمق في السلام، على أن يترافق ذاك مع ترتيباتٍ أمنيّةٍ تشترطها إسرائيل.

ثانياً: ملف الترتيبات الأمنيّة: تجعل إسرائيل من الترتيبات الأمنيّة بيتَ القصيد في المفاوضات الجارية حالياً، ذلك لأنّها تعتبر تلك الترتيبات التعويضَ الأساسيَّ الذي ستحصل عليه من اتفاقية السلام مع سوريا. ويتعرّض البروفسور إيتامار رابينوڤيتش، رئيسُ وفد المفاوضين الإسرائيليّين مع سوريا، في كتابه **حافة السلام**، لنظام الترتيبات الأمنيّة التي اقترحها الإسرائيليُّون على سوريا. ويتكوّن هذا النظام من العناصر التالية:

أ ـ منطقة عازلة منزوعة السلاح، ومنطقة انتشار محدودة القوات. ويريد الإسرائيليُّون بهذا الاقتراح الالتفافَ على المناقشات الحساسة الخاصة برسم خط الحدود. كما يصرّون على تجريد الجولان من السلاح وفقاً لمبدإ «كل منطقة يتم الجلاء عنها يجب تجريدُها من السلاح».

ب ـ جهاز إنذار مبكّر بواسطة محطة إنذار إسرائيليّة واحدة، على الأقل، في الجولان. والهدف من هذا الجهاز اكتشافُ الهجوم قبل وقوعه، والاستعدادُ للتصدّي له. ويقدّر الإسرائيليُّون أنّ السوريّين في الوضع الحالي يستطيعون الانتقالَ من وضع الانتشار الدائم إلى وضع الهجوم خلال أربع وعشرين ساعة، وأما إسرائيل فتحتاج إلى ثمانٍ وأربعين ساعة من أجل تعبئة الاحتياط ونشرِه في هضبة الجولان. ومن أجل هدم الهوة الزمنيّة يعتمد جهازُ المخابرات الإسرائيليّ نظاماً لجمع المعلومات؛ ولذلك تُصرُّ إسرائيل على نصب محطاتٍ للإنذار المبكّر.

ويلاحَظُ في هذا الصدد أنّ إسرائيل تستند في تحليلاتها للوضع العسكريّ إلى السيناريوهات الأكثر خطورةً وكارثيّةً بالنسبة إليها، لكنّها في ما يختصّ بسوريا تَفْترض أحسنَ الاحتمالات وأكثرَها مثاليةً؛ وهذا ما يجعلها تتخذ مواقفَ جدّ متطرفةٍ بخصوص الترتيبات الأمنيّة. وأمّا سوريا فترفض رفضاً قاطعاً محطةَ إنذارٍ في الجولان يشغلها إسرائيليُّون، لكنها تَقْبل بمحطة يَشْغلها طرفٌ ثالثٌ، وعلى أساس أن يكون الأمرُ بصورة تبادليّة: فتُنصب محطةٌ في الجولان، وأخرى في الخليل.

ويمكن القول، من خلال تجارب سابقة (ومنها حربُ أكتوبر)، إنّ محطات الإنذار المبكّر التي تكلّف مصاريفَ باهظةً قد تصل إلى عشرات الملايين من الدولارات لا تَحُول دائماً دون حصول المفاجأة. وهناك تقارير صحفيّة تقترح أن تكون السفارةُ الإسرائيليّةُ في دمشق بديلاً لمحطات الإنذار، غير أنّ القيود السياسيّة والدبلوماسيّة تَحُول دون استخدام السفارات قواعدَ للتنصُّت. وتشير بعضُ التقارير الصحفيّة الأخرى إلى أنّ حريّة تجوُّل الدبلوماسيّين يُمْكن أن تؤمّن قدراً لا بأس به من المعلومات حول حشد الجيوش في الدولتَيْن. وهناك رديف آخر (وليس بديلاً) لمحطات الإنذار، ويتجسّد في جمع المعلومات المصوَّرة من الجو؛ وهو الأمر الذي تقوم به الطائراتُ الأميركيّةُ لصالح إسرائيل على الكثير من الجبهات العربيّة.

ج ـ جهاز للرقابة والإشراف والتحقُّق من المعلومات، وذلك بواسطة قوات متعدِّدة الجنسيات تشارك فيها قواتٌ أميركيّة. وقد طالبتْ إسرائيل بوضع كاميرات على مشارف معسكرات الجيش السوريّ، في حين اقترح السوريُّون إقامةَ كاميرات مماثلة في معسكرات الجيش الإسرائيليّ.

د ـ جهاز دائم للاتصال والشفافية والحوار. ويقوم هذا الجهاز بمهام من نوع الإعلان المسبّق عن المناورات العسكريّة والاتصالات بين ضبّاط الارتباط. وفي هذا الصدد يفضّل السوريون عدمَ إجراء اتصالات مباشرة بين ضبّاط الجيش، ويقترحون أن تتم هذه الاتصالاتُ عن طريق المراقبين الدوليّين.

إنّ الغاية من هذه الترتيبات الأمنيّة، كما هو واضحٌ، ليس الحفاظ على قدرة إسرائيل الدفاعيّة والهجوميّة فحسب، وإنّما أيضاً تحسين هذه القدرة **بعد** الانسحاب من المناطق التي تسيطر عليها اليوم. غير أنّ هذه الترتيبات تتكسّر على صخرة المساواة والتبادليّة اللتَيْن تجعلهما سوريا شرطَيْن أساسيَّيْن لقبول المقترحات الإسرائيليّة.

ثالثاً: ملف المياه: يحظى هذا الملف بأهميّة كبيرة في المفاوضات الجارية اليوم بين الطرفَيْن، نظراً لأنّ جميع دول المنطقة تقريباً تقع دون ما يُعرف «بخط الفقر المائيّ». وتشكّل الحاجةُ إلى المياه معضلةً حقيقيّةً، ولاسيّما مع مواسم الجفاف التي تَضْرب المنطقةَ منذ سنوات. ولا بدّ من الإشارة هنا إلى أنّ الخلافات التي أشرنا إليها، حول خطَّيْ ١٩٢٣ و ١٩٦٧ ما هي في الواقع سوى خلافات على مياه بحيرة طبرية ونهر الأردن. وتشكل هذه المنابع الرصيدَ الاستراتيجيَّ للمياه لكلتا الدولتَيْن: سوريا وإسرائيل. ولذلك تسعى إسرائيل إلى مقايضة الشريط الضيق بين خَطَيْ ١٩٢٣ و ٤ يونيو ١٩٦٧، فإنه سيُرجع إلى سوريا حصتَها في التحكُّم في نهر بانياس النابع من الجولان، ونهر الحاصباني الذي يمرّ وسط منطقةٍ كانت تابعة لسوريا. كما ستتمكن سوريا من العودة إلى الشاطئ الشماليّ الشرقيّ لبحيرة طبرية وإلى منطقة الحمّة ذاتِ الأهميّة السياحيّة.

وتحاول إسرائيل ثنيَ سوريا عن مطالبها المائيّة بإغرائها بالعمل على إقناع تركيا بتخصيص كميّات أكبر من المياه التركيّة لسوريا. ولكنّ الصحفيّ البريطانيّ پاتريك سيل، الخبير في الشؤون السوريّة، يعتقد أنّ سوريا لا يمكنها أن توافق على التنازل عن بانياس ولو مقابل ينابيع الحمّة. ويضيف أنّ سوريا سوف تتمسك بالسيطرة على نهر الأردن الأعلى إلى جانب شماليّ شرق بحيرة طبرية؛ وجميع هذه المناطق كانت تابعةً لسوريا حتى عشية ١٩٦٧.

رابعاً: ملف المفاوضات على المسار اللبنانيّ: إذا كان ميزانُ القوى العسكريّ مختلاً اختلالاً فادحاً بين البلدَيْن لصالح إسرائيل، فإنّ لبنان هو المنطقة العصيبة التي تستطيع فيها سوريا أن تلوي ذراع إسرائيل. ولذلك أصرَّتْ إسرائيل على إضافة بند في الترتيبات الأمنيّة تحت عنوان «مكافحة الإرهاب» وبنياته التحتيّة. ولا يخفى أنّ المقصود بالبنيات التحتية هنا هو جميعُ منظمات المقاومة المسلّحة، مثل «حماس» في الأردن وفلسطين، و«حزب اللّه» في لبنان، أو أيّة منظمات أخرى تحمل السلاح في وجه الجيش الإسرائيليّ. ويأمل الإسرائيليُّون أن توافق سوريا على توقيع اتفاقٍ يسمح للجيش اللبنانيّ بأن يمنع العملياتِ الفدائيّة في ما يسميه الإسرائيليُّون بالشريط الأمنيّ في جنوب لبنان، وأن يحُول دون إطلاق النار ضد إسرائيل. وقد هدَّد باراك في مقابلة له مع صحيفة **معاريف** يوم ١٤ يناير ٢٠٠٠ بوقف مسلسل السلام إنْ لم تتوقّف العملياتُ «الإرهابيّة» من جنوبيّ لبنان. ولذلك يرى أنّ تأخُّرَ انضمام لبنان إلى المفاوضات خطأٌ كبير. ثم يصرِّح أنّه قد يمر وقت طويل قبل أن تأخذ الحكومةُ اللبنانيّةُ الضوءَ الأخضرَ من سوريا [لوقف العمليّات]. وتتهم الصحفُ الإسرائيليّةُ سوريا بأنّها تسمح للطائرات الإيرانيّة بالهبوط في دمشق محمّلةً بالأسلحة إلى حزب اللّه. ويصف الإسرائيليُّون مساعدةَ سوريا للمقاومة اللبنانيّة بأنّها تشجيعٌ لعناصر إرهابيّة بمواصلة قتل الجنود الإسرائيليّين في لبنان؛ وهكذا تتحوّل الدولةُ المحتلةُ (إسرائيل) إلى ضحية.

غير أنّ العلاقات بين سوريا ولبنان أعمق من هذه الاتهامات السطحيّة، لأنّ وجود سوريا في لبنان مرتبط ـ أساساً ـ بالبنية الطائفيّة الهشّة للمجتمع اللبنانيّ. فخوف الطوائف بعضها من بعض هو الذي يجعلها تتمسّك بوجود سوريا للمحافظة على توازن المجتمع اللبنانيّ. ولذلك أمْكن القولُ إنّ وجود سوريا في لبنان هو أشبه بوجود الولايات المتحدة في أوروبا عن طريق الحلف الأطلسيّ، ولا يُنتظر خروجُ سوريا من لبنان وإنْ نَجَحَ مسلسلُ السلام الحاليّ مع إسرائيل.

خامساً: ملف التعويضات: لا يدخل ملفُّ التعويضات في صلب العلاقات الإسرائيليّة ـ السوريّة، لكنه يوجد على هامشها بين إسرائيل والولاياتُ المتحدة ويؤثّر بقوّة في مسار المفاوضات السوريّة ـ الإسرائيليّة. فإسرائيل لا تكتفي بالترتيبات الأمنيّة ومطالبها المائيّة وبترتيب الوضع في لبنان، بل تطالب الولايات المتحدة بتعويضات ضخمة من الإدارة الأميركيّة لإعادة توطين المستوطنين إذا انسحبوا من الجولان، ولإعادةِ بناءِ المنشآت العسكريّة التي سيجري تفكيكُها في الجولان، ولضمانِ تمويلِ نقل البنيات التحتية العسكريّة من الجولان إلى منطقة الجليل. وتطالب إسرائيل أيضاً بتحديثٍ واسعٍ لجيشها، كجيش «للسلام». وتتراوح هذه التعويضات ما بين ١٥ و ٢٥ مليار دولار.

والجدير بالذكر أنّ هذه ليست هي المرّة الأولى التي تتّخذ فيها إسرائيل انسحابها من الأراضي العربيّة المحتلّة ذريعةً للابتزاز الماديّ. فقد سبق لها القيام بذلك خلال مفاوضاتها مصرَ على الانسحاب من سيناء، إذ طلبتْ من الولايات المتحدة مساعدتها ماديّاً لإعادة توطين مستوطنيها المنسحبين من سيناء.

II ـ في المفاوضات الفلسطينيّة ـ الإسرائيليّة

أما بالنسبة إلى الملفات المطروحة على المسار الفلسطينيّ، فيمكن إيجازُها في ستة ملفات رئيسيّة هي: ١ ـ القدس، ٢ ـ المستوطنات، ٣ ـ اللاجئون، ٤ ـ الحدود الآمنة، ٥ ـ المياه، ٦ ـ مسألة إعلان الدولة.

وإذا بدأنا حديثنا من الملف الأخير فإنّما لنؤكّد على مركزيّته في عمليّة التفاوض الفلسطينيّ ـ الإسرائيليّ ولاسيّما في مرحلة الوضع النهائيّ. ففي الوقت الذي يتمسّك فيه الفلسطينيُّون بإعلان الدولة الفلسطينيّة المستقلة على كل أراضي الضفة الغربية وقطاع

غزة والقدس الشرقيّة وفقاً لحدود ٤ يونيو ١٩٦٧، نجد أنّ إسرائيل تصرّ على رفض إعلان هذه الدولة رفضاً قاطعاً. وكان نتانياهو أثناء حكمه قد قال لتلفزيون C.N.N. إنه لا يمكن أن يوافق على مبدإ إعلان الدولة الفلسطينيّة المستقلّة التي قد تتحالف غداً مع إيران، وبما يشكّل ـ في رأيه ـ تهديداً لأمن إسرائيل. وأعتقد، استناداً إلى موازين القوى القائمة في المنطقة حالياً، أنّ الفلسطينيّين لا يُمْكنهم الإعلانُ عن قيام دولتهم... إلا أن تكون دولةً على غرار موناكو أو أيّة دولة ناقصة السيادةِ وتابعةٍ لإسرائيل.

أما القدس فإسرائيل تعتبرها عاصمةً أبديةً لها، والفلسطينيُّون لن يتنازلوا بسهولة عن حقهم فيها. ويكفي أن نطالع ردود الفعل الإسرائيليّة القويّة ضدّ ما صرّح به، مؤخّراً، ملكُ الأردن من أنّ القدس تتّسع لكلا الطرفين، كي نُدرِك عمقَ المسألة.

في موضوع المستوطنات يجب أن نشير إلى أنّ عدد الإسرائيليّين في الضفة الغربية يتعاظم يومياً. ويطالب الفلسطينيُّون بإزالة جميع هذه المستوطنات. غير أنّ الحكومات الإسرائيليّة، بمختلف توجهاتها ومذاهبها، تراوغ في ما يخصّ هذا الموضوع، لأسباب انتخابيّة. ونحن نعلم أنّ المستوطنات قضية غير مشروعة بناءً على مقتضيات اتفاقية جنيف ١٩٤٩ التي تنظّم الوضعَ القانونيَّ للأراضي الواقعة تحت الاحتلال. ومع ذلك فإنّ هذه القضية غيرُ محسومٍ فيها إلى الآن، الأمر الذي يُظهر مدى المحاباة والتعاطف الدوليين مع إسرائيل.

في موضوع اللاجئين، ربما سمعتم مؤخراً أنّ هناك تفكيراً في توزيع اللاجئين الفلسطينيّين وتوطينهم في عدد من البلدان. فرئيس دولة كندا كان قد عَرَض على باراك ـ كما قيل ـ توطينَ ١٥ ألف لاجئ في كندا؛ والشيء نفسه بالنسبة إلى أستراليا وبلجيكا. وهذه، كما ترون، قضيةٌ غريبة من نوعها: إذْ كيف يتم الاتفاق على توزيع الفلسطينيّين على العالم بعد تشريدهم من أراضيهم، في الوقت الذي نرى فيه الدعمَ والسندَ الدوليَيْن لهجرة اليهود الجدد، وبأفواجٍ كبيرة، إلى الأراضي العربيّة المحتلّة؟!

حين نصل إلى موضوع الحدود الآمنة لإسرائيل، نفهم أنّ الهدف هو السيطرة على الفلسطينيّين والتحكمُ، من ثم، بدول المواجهة: عبر نزع سلاحها، وفرضِ الرقابة عليها عن طريق التفوُّق العسكريّ والنوويّ الذي تتمتّع به إسرائيل. وتهدف إسرائيل من هذا الموضوع أيضاً إلى السيطرة على منابع المياه داخل الكيان الصهيونيّ، بما فيه الكيان الفلسطينيّ المحاط بالسيطرة العسكريّة الإسرائيليّة. فجميع مصادر المياه الجوفيّة وغيرها من المصادر توجد اليوم تحت سلطة إسرائيل: فهي التي توزِّع ما تشاء على المناطق الفلسطينيّة، وبإمكانها ـ في حال نشوء نزاعٍ أو صراع ـ أن تحارب الشعبَ الفلسطينيَّ عن طريق قطع المياه عنه دون حاجةٍ إلى إشهار السلاح الناريّ في وجهه.

المحور الثالث: ما هي موازين القوى القائمة بين الأطراف المتفاوضة؟

إنّ حسم الملفات التي ذكرناها سابقاً لن يتم إلاّ وفق موازين القوى القائمة حالياً بين الأطراف. فما هو شكل ميزان القوى القائم بين سوريا وإسرائيل من جهة، وبين الفلسطينيّين وإسرائيل من جهة ثانية؟

حين يتحدّث الإسرائيليُّون عن ميزان القوى بينهم وبين سوريا فإنّهم يركّزون على عدد القوات السورية وعلى المنظومة الصاروخية أرض ـ أرض التي تمتلكها سوريا، بحيث يبدو أنّ سوريا تتوفّر على قواتٍ كثيفة عددياً ومحصّنةٍ بقوة في وجه الجيش الإسرائيليّ من دمشق إلى المناطق المحيطة بهضبة الجولان وامتداداً إلى سهل البقاع اللبنانيّ.

غير أنّ موازين القوى الحقيقيّة أكثر تعقيداً وتشابكاً. فالتسليح الإسرائيليّ أكثر تطوُّراً من نظيره السوريّ، وتتوفّر إسرائيل على وسائل حديثة للدمار الشامل أو الواسع للقوات المعادية لها بأقل ما يمكن من الخسائر. كما تتمتّع إسرائيل بتفوُّق حاسم في المجال الجويّ، وقد تجسّد هذا التفوُّقُ في حرب لبنان ١٩٨٢ عندما دمّر سلاحُ الجوّ الإسرائيليّ وسائلَ الدفاع الجويّ السوريّة في لبنان وأسقط حوالى ٨٥ طائرة سوريّة دون سقوط طائرة إسرائيليّة واحدة. لكنّ سوريا بدورها تحتفظ بمئات الصواريخ من طراز سكود التي تغطي جميع الأراضي السوريّة، بما في ذلك الجبهة الخلفيّة لإسرائيل، ويؤكّد الإسرائيليُّون أنّ هذه الصواريخ يُمْكنها أن تحمل رؤوساً كيماويّة ويدّعون أنّها قادرة على تدمير إسرائيل!

وتسعى سوريا جاهدةً إلى تعزيز قدراتها الدفاعيّة في مجالَيْن اثنَيْن تتمتّع فيهما بتفوُّق نسبيّ، وهما: القوات البريّة، ونظام صواريخ أرض ـ أرض. ولعلّ خطورة النظام الأخير هي التي دفعتْ إسرائيل إلى إقامة نظام الصواريخ الاعتراضيّة أو المضادة للصواريخ المعروفة بصواريخ «باتريوت»، بالرغم من تكلفة هذا النظام الباهظة. ويَظْهر أنّ إسرائيل حاولت أن تَحْرم سوريا ـ خلال المفاوضات السابقة بين باراك، عندما كان رئيساً للأركان في إسرائيل، وحكمت الشهابي رئيسِ الأركان السوريّ ـ ميزةَ التفوُّق العدديّ المحدود. فقد طرحتْ آنذاك مسألة التقليص المتبادل لحجم القوات العسكريّة، لكنّ سوريا ردّتْ على ذلك بأنّ كل مناقشة

لتقليص حجم القوات يجب أن تَشْمل سلاحَ الجو والسلاحَ النوويّ، وهما اللّذان يشكّلان المصدر الأساسيّ لقوّة إسرائيل. وقد أدّى ردُّ سوريا ذاك إلى أن تَصْرف إسرائيل النظرَ عن المطالبة بتقليص حجم القوات، ولا سيما أنّها مطمئنة إلى تفوُّقها العسكريّ على سوريا.

كما تتوفر القوّات الإسرائيليّة على قمر التجسُّس «أوفيك»، وهو يقوم بتزويد إسرائيل بصورٍ ذاتِ جودةٍ كافية لاكتشاف الدبابات والطائرات ومنصات إطلاق الصواريخ. ويؤكّد الإسرائيليُّون أنّ الأقمار الصناعيّة مأمونة لأنّها تقوم بعمليّة التصوير من الفضاء دون أن تنتهك السيادة السوريّة(!). ويردّ السوريُّون بأنّه مادامت أقمارُ التجسُّس لا تنتهك السيادة، فإنّهم يقترحون نظاماً للرقابة الجويّة المتبادلة على الدولتَيْن لوضع حدٍ لانعدام الثقة والتشكيك في النوايا.

إذا عدنا إلى المسار الفلسطينيّ، فبإمكاننا التساؤل عن نية إسرائيل في تقديم تنازلاتٍ بخصوص أهم الملفّات التي عرضناها. وللإجابة عن هذا السؤال لا بدّ من العودة إلى موضوع موازين القوى الحاليّة في المنطقة لنؤكد أنْ لا مجال لتخيّل تنازلات حقيقيّة تقوم بها إسرائيل. وهكذا نَخْلص إلى أنّ أيّة تسوية لا يمكنها أن تحلّ الإشكالَ التاريخيَّ العميقَ والخطير لهذه القضية ما دامت تضرب عرضَ الحائط بجميع الحقوق التي أَلْمَعْنا إليها في سابق حديثنا عن الملفات العالقة في مسار التفاوض الفلسطينيّ ـ الإسرائيليّ. أجل، سيكون هناك تأجيل للحرب، وسنعيش عمليةَ سلامٍ مفروضٍ... ولكنْ إلى أمدٍ قصيرٍ جداً.

المحور الرابع: صورة السلام المنتظر أو المرتقب

كانت كلمة وزير خارجية سوريا فاروق الشرع خلال افتتاح المفاوضات يوم ١٥ ديسمبر ١٩٩٩ واضحةً ودقيقةً. وقد أكّد فيها أنّ السلام بالنسبة إلى سوريا يعني عودةَ كل أراضيها المحتلّة، كما أقرّ بأنّ السلام بالنسبة إلى إسرائيل يعني نهاية الخوف النفسيّ الذي يعيشه الإسرائيليُّون نتيجةً لوجود الاحتلال. ومن ثمة، فإنّ إنهاء الاحتلال سيوازيه لأوّلِ مرةٍ القضاءُ على حاجز الخوف والقلق، والاستعاضةُ عنه بشعورٍ حقيقيٍّ ومتبادلٍ بالسلام وبالأمن.

أما كلمة باراك فقد جاءت جد مختصرة، عبّر فيها عن الأمل في تحقيق شرقٍ أوسطٍ مختلفٍ، تعيش فيه الدول جنباً إلى جنب في علاقة سلميّة متمتِّعة بالاحترام المتبادل.

لقد كانت سوريا تدرك، من خلال خبرتها الطويلة بمسارات الصراع العربيّ ـ الإسرائيليّ، أنْ لا حرب مع إسرائيل من دون مصر. كما أدركتْ إسرائيل بدورها أنْ لا سلام ولا أمن من دون دمشق. ويتبين من خلال مسار الصراع والمفاوضات أنّ سوريا لن تملَّ من الدخول في التفاصيل؛ وهناك قول مأثور لهنري كيسنجر يقول فيه ـ اعتماداً على تجربته التفاوضيّة مع سوريا ـ إنّ تفاوضه بشأن إيقاف إطلاق النار عقب حرب ١٩٧٣ مع الرئيس الأسد كان أشبه بجلوسه أمام طبيب الأسنان!

ويرى المستشرق موشي ماعوز «أنّ الأسد يريد أن يكون وطنيّاً سورياً أكثر من أيّ سوريّ، ومسلماً أكثرَ من أيّ مسلم، وحاكماً لسوريا الكبرى؛ هكذا يريد أن يَكْتب عنه التاريخُ». وفي الاتجاه ذاته يؤكّد باتريك سيل، أنّ «الأسد ليست لديه النيّةُ لأن يكون ساذجاً مثل عرفات، ولذلك سيكون أكثر تشدّداً ودقّة ودخولاً في التفاصيل، ولن يبقي أيَّ شيء ضبابيّاً غيرَ واضح أو يمكن الاتفاقُ عليه فيما بعد.. وأنّه لن يعطي أكثر مما يجب إعطاؤه».

ويعي الإسرائيليُّون جيداً أنّ الأسد لن يوافق على أيّ شيء يمس سيادة سوريا وكرامتها الوطنيّة. وهذه الصفات في الأسد دفعت ايتامار رابينوفيتش، وموشي ماعوز، ورجل الاستخبارات أوري ساغي، إلى الاتفاق على أنّ السلام مع سوريا سيكون «سلاماً بارداً»، أوْ «سلامَ مصالح». أما إسرائيل فهي تريد سلاماً حاراً مع سوريا ينبثق عنه تطبيعٌ كاملٌ للعلاقات بين الطرفين ودخولُ وفود السياح من البلدين، سلاماً يَفْتح أمام إسرائيل أبوابَ المملكة العربيّة السعودية ودول الخليج ويهدي أسواقَ المنطقة للاقتصاد الإسرائيليّ على طبقٍ من ذهب، أو الوصول كما قال باراك «إلى الأمن والسلام وإلى الضربة الاقتصاديّة الصاعقة التي تترافق معه». وأهمّ مما سبق، فإنّ اسرائيل، كما يقول عضو الكنيست عوزي بارعام، تريد «سلاماً يؤدي إلى عزل التحالف الاستراتيجيّ الأشدّ خطراً على إسرائيل بين سوريا وإيران وربما العراق». ويَظْهر من خلال القرار الأخير بين الطرفَيْن بتأجيل إرسال وفديْهما لمواصلة المفاوضات أنّ الفجوة لا تزال بعيدة بين السلام السوريّ والسلام الإسرائيليّ.

والخلاصة التي يمكن الخروج بها من هذا العرض ـ الذي وقع الاعتمادُ في إعداده، وللأسف الشديد، على المصادر الإسرائيليّة والغربيّة ـ أنّ إسرائيل لا تريد سلاماً عادلاً وفقاً لمبادئ الشرعية والقانون الدوليّين بقدر ما تريد الهيمنة على المنطقة من موقع الدولة الإقليميّة العظمى. لكنّ مثل هذا السلام لن يعمّر طويلاً، لأنّ التسوية التي تَفْرضها إسرائيل الآن لن تَعْمل على سنّ السلام بين العرب وإسرائيل نظراً للاختلال الفادح في موازين القوى، ولتجاهلها التامّ لمصالح الفرقاء الآخرين. وإضافةً إلى ذلك، فإنّ انفصال المسارات بعضها عن بعض سيسهم بعمقٍ في تأجيل السلام العادل والحقيقيّ □.

ندوة الآداب

المفاوضات والسيناريوهات:

لبيض : **نشكر الأستاذ محمد الصوفي على الأفكار الهامّة والدقيقة التي طرحتْها ورقةُ عمله، رغم أنّ هذه الورقة غلب عليها الطابعُ التقنيّ وتفتقر إلى الأسئلة النظرية. ورغم تركيزه العميق على المسار السوريّ ـ الإسرائيليّ، فإنّها حاولتْ أن تربطه بالسياق العام للمفاوضات العربيّة ـ الإسرائيليّة. ونحن نؤمن أنْ لا مستقبل للسلام في المنطقة دون توحُّد رؤى الفرقاء العرب المفاوضين، ودون دعم كل القوى العربيّة لهذا المسار التفاوضيّ الذي لا نختلف ـ كما ألمع محمد الصوفي إلى ذلك في سياق تقديمه للورقة ـ في أنه مسارٌ مفروضٌ يقضي على روح المقاومة والمواجهة عند العربيّ. ونقول «كل القوى العربيّة» لأنّ مستقبل المنطقة العربيّة من المحيط إلى الخليج ليس حصراً على الأنظمة العربيّة، ولأنّ الأطراف العربيّة المفاوضة تقترب من الدخول في المراحل النهائيّة، وهي تستعدّ لتقديم جملة من التنازلات في حقّ حلم الشعوب العربيّة. ولهذا نجدنا جميعاً نعلّق آمالاً عريضة على الموقف السوريّ ونثمّن صلابته، كما نشيد بالتريُّث في الموقف اللبنانيّ، في الوقت الذي نعلن فيه أسفَنا الشديد على موقف الاستسلام الذي تبنته القيادةُ الفلسطينيّةُ في مفاوضاتها مع الكيان الإسرائيليّ.**

وإذا كانت الورقة قد ركّزتْ على المسار السوريّ فلأنّه المسار الذي تتوقف على نتائجه المساراتُ الأخرى. وذلك أنّ المسار السوريّ هو المسار الذي يُمْكنه أن يؤمّن للمسارَيْن الفلسطينيّ واللبنانيّ نوعاً من التوازن ووضعِ المصالح التاريخيّة للأجيال اللاحقة في المقام الأول.

نودّ أن نبدأ حلقة نقاشنا بالتركيز على المحور الأوّل من ورقة محمد الصوفي، والمتعلّق بالسياق العام للمفاوضات العربيّة ـ الإسرائيليّة. وأطلب من الأستاذ محمود معروف، الكاتب الفلسطينيّ المناضل الذي عاش اللجوءَ والغربةَ سنواتٍ طوالاً، أن يحدّد أهمّ ملامح الظرفيّة التاريخيّة للمفاوضات، وأن يَعْمل في الوقت نفسه على تخليص الورقة من تقنيتها وأكاديميّتها وذلك بإضفاء البعد الذاتيّ على أعقدِ قضيةٍ تواجه الإنسانَ العربيَّ اليومَ، وهي صراعه من أجل الوجود ضد كيانٍ إمبرياليٍّ مغتصِب.

معروف : بدايةً أشكر الأخ عبد الحق لبيض، ومن خلاله أشكر مجلة الآداب، على تنظيم هذا اللقاء الهامّ. كما أشكر الأخ عبد الحي مودن، مدير «مركز تواصل الثقافات»، على حسن استضافته لأشغال هذه المائدة في مقر المركز. ولا بدّ أيضاً من تقديم وافر الشكر لأستاذنا محمد الصوفي على تقديمه القيِّم لرؤيةٍ شموليةٍ لعمليّة السلام العربيّ ـ الإسرائيليّ، أو كما تسمى اليوم: المسارات التفاوضيّة الثلاثة، وهي المسارات التي حُدِّدتْ على ضوء مؤتمر مدريد الذي تم الإعدادُ له بعد هزيمة العرب في حرب الخليج الثانية. وعندما أذكّر بهذا التاريخ فلكي أؤكد على نقطة أساسيّة وهي أنّ ترتيبات عملية السلام الجارية حالياً تتأسّس على فكرة جوهريّة، وهي أنّ العرب مهزومون، وأنّ عليهم أن يدفعوا ثمن هزيمتهم. وهذه ـ لعمري ـ رؤيةٌ أميركية في الأساس. ومسارات المفاوضات التي جَرَتْ بين إسحاق شامير وجيمس بايكر للإعداد لمؤتمر مدريد لا تخرج عن هذا المنحى؛ فقد كان بايكر يقول لشامير إنّ هذه فرصة تاريخيّة لإسرائيل من أجل أن تَفْرض السلام وإلا لن يكون هناك سلامٌ في المرحلة القادمة. وللأسف، استطاعت أميركا أن تثبت مرتكزات الهزيمة العربيّة.

هذا المعطى لم تتطرّق إليه الورقة، وكان من الضروريّ أن تبني عليه كلّ تحليلاتها ومواقفها، وأن تبيِّن لنا إلى أيِّ حدٍ ماتزال هذه الظرفيّةُ التاريخيّةُ متحكمةً في آليات فعل التفاوض العربيّ ـ الإسرائيليّ. فالواقع أنّ مجريات الأمور في اعتقادي قد تغيرت اليومَ، ولا يمكننا استشرافُ مستقبلِ المفاوضات العربيّة ـ الإسرائيليّة إلاّ على أساس هذه المتغيرات. فالهزيمة العربيّة التي كانت قاسيةً سنة ١٩٩١ لم تعد بذلك الثقل الذي كانت عليه، وخفّتْ حدةُ الكثير من القضايا. وأنا أرى، على عكس الورقة، أنّ ميزان القوى بدأ يعود من جديد إلى نوع من التوازن النسبيّ بين العرب من جهة وأميركا وإسرائيل من جهة أخرى. ففي سنة ١٩٩١ لم يكن العرب عربيْن فحسب، بل أعراباً؛ كانوا مجموعةَ أطراف تتنافس على التقرُّب والتزلُّف إلى أميركا، ويفتخر كلٌّ منها بهزيمة الآخر والانتقام لهزيمته أمام الطرف العربي

مناقشة ورقة العمل المقدمة

محمود معروف، إبراهيم أبراش، عبد الحي مودن، عبد الحق لبيض

الآخر. نحن اليوم، على الأقل، في مرحلةٍ تتّسم بقدرٍ من الخجل: فالعرب يَخْجلون، اليومَ، من أن يقولوا علانيةً إنّهم غزوا جيرانهم العربَ، ويَخجلون، كذلك، من الحديث عن هزائم العرب الآخرين. انظرْ إلى الخطاب الإعلاميّ والسياسيّ العربيّ تَرَ أنّ لغة التخاطب العربيّ قد تبدلتْ؛ وهذا في حدّ ذاته مكسبٌ هامّ. في سنة ١٩٩١ كان كلُّ طرفٍ عربيّ يحاول أن يحافظ على مكوّنات وضعه. اليومَ كلُّ طرفٍ رسميٍّ عربيّ بدأ يدرك أنّ الحفاظ على وضعه الرسميّ مرتبط بالحفاظ على الوضع الرسميّ في البلاد العربيّة الأخرى، وبدأ يعي ـ من ثم ـ ضرورةَ تشكيلِ سندٍ واحد. وما انعقادُ مؤتمر وزراء خارجية العرب في بيروت للتضامن مع لبنان مؤخّراً إلاّ وجهٌ من أوجه هذا الوعي المتغيِّر.

هذه التحوُّلات في الرؤى والمواقف لم تكن ناتجة عن رقيّ الوعي القوميّ عند أنظمتنا العربيّة، وإنّما الداعي إليها هو ضرورة حماية كلّ نظام لمقوّمات وجوده... رغم أنّ حماية النفس هاته لدى كل نظام عربيّ قد أخذتْ وجهتَيْن: حمايةَ النفس من سطوة أميركا وإسرائيل، وحمايةَ النفس من تطوُّر الوعي القوميّ عند الجمهور العربيّ.

فالنظام العربيّ أصبح في صورته الحالية مضطراً للحفاظ على حالة التوازن بين الطموحات الأميركيّة الإسرائيليّة في المنطقة، وطموحاتِ المواطن العربيّ في التحرُّر والاستقلالِ الحقيقيّ. فهو يعي عواقبَ الانجرار وراء طموحات النظام الأميركيّ ـ الإسرائيليّ وسيناريوهاتِ الترتيبات السياسيّة المستقبلية للمنطقة، لأنّ ذلك سيجره إلى مواجهةٍ مع جماهيره؛ ولكنّه يعي أنّه سيدخل في مواجهةٍ مع أميركا إنْ هو لبّى طموحات مواطنيه!. وهذه الوضعيّة الراهنة للنظام العربيّ أراها إلى حدٍّ ما إيجابيّةً إذا ما قارنّاها بوضعيّة هذا النظام بعد سنة ١٩٩١، حين كان همُّ كلّ طرف عربي إرضاءَ أميركا وإسرائيل فقط، لأنّه كان يعتقد أنّ مستقبله مرتهن بطبيعة علاقته بهما. أما اليوم فالمسألة اختلفتْ، وما أثْبَتَ هذا التحوُّلَ وجعله مستساغاً هو ما قام به حزبُ اللّه في جنوب لبنان.

لا شكّ أن إسرائيل من الناحية العسكريّة التكتيكيّة منتصرة في لبنان، لأنّها ما زالت موجودةً بجيوشها النظاميّة على أراضيه [عُقدت الندوة قبل تحرير الجنوب ـ الآداب]. قد تَفْقِدِ مقاتلاً أو مقاتلين في الأسبوع، لكنّ هذا لا يؤثّر في ميزان القوى العسكريّ لإسرائيل. ومع ذلك أقول إنّ حزب اللّه انتصر، وذلك لأنّ لديه إرادةً للانتصار؛ وفي العمل السياسيّ صراعُ الإرادات أقوى من صراع الأسلحة. من هنا بدأ ميزان القوى يتبدّل في المنطقة. وقال السيد حسن نصر اللّه أمينُ عام حزب اللّه: «إنّنا نريد أن نُلحق هزيمة بالجيش الإسرائيليّ ليس من أجل لبنان فقط وإنّما من أجل الوضع العربيّ كلّه». وهكذا راحت تتكوّن لدى الإنسان العربيّ قناعةٌ بأنّ الجنديّ الإسرائيليّ العتيد يمكن هزمُه. وعلينا أن لا ننسى أنّ بناء الجيش العربيّ في مصر وفي سوريا بعد هزيمة ٦٧ بدأ بعد معركة «الكرامة» عندما وقف المقاتلُ الفلسطينيّ وقاتَلَ الجيشَ الإسرائيليّ وهزمه. وما يجب التأكيدُ عليه هنا هو أنّه عندما يصبح القتالُ هو اللُّغة السائدةَ، تصبح الذاتُ العربيّةُ هي الأسمى، لأنّ قدرتها على التضحية والقتال تفوق قدرةَ الجنديّ الإسرائيليّ. فطوال الحروب العربيّة ـ الإسرائيليّة كانت إسرائيل تلجأ إلى استخدام التكنولوجيا ضدّ الإنسان، في حين أنّه في إطار مواجهة الإنسان للإنسان يكون الطرفُ العربيُّ هو الأقوى. ثمّ إنّ الجيش الإسرائيليّ الذي لا يُقهر هو الجيش المؤسسيّ بحكم قوّته التكنولوجية، لكنّ التاريخ والراهن أثبتا أنّ الجنديّ الإسرائيليّ يمكن هزمه، وإذا هُزم الجنديُّ الإسرائيليُّ هُزِمَ أهمُّ مكوّنٍ في جهاز الدولة الإسرائيليّة. وهذا الكلام كان ضرورياً في البداية لتوسيع رؤية الورقة إلى السياق العامّ للمفاوضات العربيّة ـ الإسرائيليّة في مساراتها المختلفة.

أبراش : بدايةً لا بدّ من التذكير بالظروف التي سبقتْ ما سُمّي بـ «مسلسل السلام» حتى يمكننا تقييمُ ما يجري اليوم. قد أتفق مع الورقة في أنّه يمكن أن تكون ثمّة ظروفٌ داخليّة تخصّ كلّ طرف في المفاوضات، وقد تكون أميركا هي المحرّكَ الفعليّ لعمليّة التسوية، غير أنّ هناك ظروفاً دوليّة أسهمتْ بقوّة في توجيه عمليّة السلام الوجهةَ التي هي عليها اليوم. وفي هذا الصدد يمكنني أن أشير إلى أنّ المفاوضات العربيّة ـ الإسرائيليّة تميزتْ في انطلاقها بثلاثة تحوُّلات كبرى

أبراش: ❖ لم تلتزم «إسرائيل» باستحقاقات الوضع المرحليّ في مفاوضاتها مع الفلسطينيِّين، وهي تقايض أموراً من هذا الوضع بأمور من الوضع النهائيّ

❖ نجحتْ إسرائيل وأميركا في فصل المسارات العربيَّة، وموضوع فصل المسارَيْن اللبنانيّ والسوريّ هو حديث الساعة

وهي: ١) انهيار الاتحاد السوفياتيّ، ومن ثَمَّ تفرُّدُ أميركا بقيادة العالم. ٢) حرب الخليج التي دمرتِ القوّةَ العسكريَّة والتكنولوجيَّة للعراق، ومزقت النظام الإقليميّ العربيّ والعلاقات العربيَّة، وهيَّأت الظروفَ لوجودٍ أميركيّ مستمرّ في منطقة الخليج. وللتذكير فإنّ هذه الحرب، التي دمرتْ قوَّةً كان يراهَنُ عليها لأن تكون قوَّةً قوميَّةً عربيَّةً تَدْعم أهدافَ الأمَّة العربيَّة، جاءت بعد تدمير القوَّة الإيرانيَّة التي كان يراهَن عليها كقوَّة إسلاميَّة. وللتذكير أيضاً، فإنّ تلك القوَّة القوميَّة العربيَّة هي التي دمَّرت القوَّةَ الإسلاميَّةَ الموعودة!. ٣) التضييق على الانتفاضة الفلسطينيَّة ومحاصرتُها، وهو الأمر الذي جاء لاحِقاً ومتمِّماً لإخراج المقاومة الفلسطينيَّة من لبنان عام ١٩٨٢.

إذا وضعنا مسلسل التسوية ضمن هذا السياق، سنلاحظ أنّ الأوضاع الدوليَّة والعربيَّة والقطريَّة لم تكن تهيِّئ الطريق أمام تسوية عادلة ومشرِّفة للأمَّة العربيَّة. فالعرب كانوا في حالة هزيمة مهينة أمام العدوّ، وتردٍّ للعلاقات في ما بينهم. ولم تُطلِق الولاياتُ المتحدة مبادرتَها للتسوية لأنَّها كانت تريد أن تنصفَ العربَ والفلسطينيِّين وتقيلهم من عثراتهم، بل لأنَّها كانت تريد استكمالَ ما بدأتْه في حرب الخليج. فالاستقرار في منطقة الشرق الأوسط كان مهدَّداً في نظر الإستراتيجيَّة الأميركيَّة في الثمانينيّات من ثلاثة مواقع: ١) الأصولية الإسلاميَّة التي قادتْها إيران؛ ٢) الخليج العربيّ حيث النفط، وحيث العراق القوةُ الخليجيةُ التي خرجتْ منتصرةً في حربها مع إيران وتَمْلك من القوَّة العسكريَّة ما يهدِّد المنطقة ويُخِلّ بالتوازن الإستراتيجيّ مع إسرائيل؛ ٣) الصراع العربيّ ـ الإسرائيليّ وخصوصاً على المسار الفلسطينيّ. وهكذا فبعد أن تمَّت محاصرةُ إيران وتدميرُ قوّاتها العسكريَّة، وبعد أن دُمِّر العراقُ وفُرض عليه الحصارُ وتم تمركزُ القوّات المتحالفة في الخليج، لم يبقَ إلا الخطرُ الناتج عن القضيَّة الفلسطينيَّة، بل هو الخطر الأكبر في نظر المخطِّطين الإستراتيجيِّين الأميركيِّين نظراً لأنّ الإسلاميِّين والقوميِّين والثوريِّين يُمْكنهم في كل حينٍ توظيفُ القضيَّة الفلسطينيَّة لتثويرِ الوضع في المنطقة وتهديدِ المصالح الأميركيَّة والغربيَّة المتحالفة مع العدوّ الصهيونيّ.

في هذا السياق جاءت المبادرة الأميركيَّة في الشرق الأوسط لتستكمل عمليّة التحكُّم في بؤر التوتُّر في المنطقة. وجاءت عمليَّة السلام في الشرق الأوسط استكمالاً للترتيبات المعمول بها في الخليج. وهذا ما نلمسه من خلال إيجادِ مستوَيَيْن للمفاوضات: مفاوضات ثنائيَّة ومفاوضات متعدِّدة؛ وهذه الأخيرة أَقْحمتْ كلَّ دول المنطقة في السلام الأميركيّ، إلا مَنْ لا تريده أميركا. فالولايات المتحدة لم تكن تريد إلاّ وضعَ حدٍّ للصراع في المنطقة، ومن ثمّ وضعَ حدٍّ للتهديد الذي يواجه المصالح الأميركيَّة والغربيَّة. ومن هنا لم يكن العرب هم أصحاب المبادرة في التسوية، ولم يكونوا في موقف قوَّةٍ لفرض شروط سلامٍ عادل. وعليه، فإذا أردنا أن نقيِّم وضعَ المفاوضات اليوم فإنّ ذلك لن يتمّ انطلاقاً من المفهوم الفلسطينيّ العربيّ الإسلاميّ الشعبيّ للسلام وللحقوق المشروعة، بل انطلاقاً من هدف المخطِّط والمنسِّق والراعي للتسوية: وهو الولايات المتحدة.

إنّ تقييم المفاوضات، حسب رؤيتنا لحقوقنا التاريخيَّة والمشروعة، يدفعنا إلى القول إنّ العرب لم يستعيدوا حقوقهم المشروعة. وهذا هو سبب تعثّر المفاوضات. ويقابل تعثُّر المفاوضات عند العرب نجاحٌ في التسوية الأميركية. فالتسوية الأميركيَّة ـ الإسرائيليَّة تتقدم باطّرادٍ على كافة المسارات، وهذا ما نلمسه من خلال خمود جبهات القتال العربيَّة، ومن خلال العلاقات العربيَّة ـ الإسرائيليَّة المتواصلة، واتفاقِ دول المنطقة وأميركا على «مقاومة الإرهاب» أيْ مقاومةِ الكفاح المسلَّح والعنف الثوريّ.

فعلى المسار الفلسطينيّ مثلاً لا أرى في تعثُّر المفاوضات، ولا في التهديدات الفلكلوريَّة والإعلاميَّة بالانسحاب من المفاوضات، مؤشِّراً على فشل التسوية. فالفلسطينيُّون والإسرائيليُّون الذين دخلوا التسوية لم يدخلوها مختارين كي يقرروا الانسحاب منها فرادى. والمفاوض الفلسطينيّ أَحْرق بعضَ قوارب العودة إلى خيار الحرب، والأنظمةُ العربيَّة أحرقتْ ما تبقى منها. وهكذا راحت التسويةُ على المسار الفلسطينيّ تنجح بالمفهوم الأميركيّ، ولكنْ دون ما كان يطمح إليه الفلسطينيُّون حتى على مستوى الاتفاقات التي أبرموها مع الإسرائيليِّين في أوسلو وواي ريفر. فمن المعلوم أنّ المفاوضات بين الفلسطينيِّين والإسرائيليِّين قامت على أساس مرحلتين: ١) مرحلة انتقالية، وهي ما تسمى بالحكم

الذاتيّ الانتقاليّ، ومدتُها خمسُ سنوات، واليوم تجاوزتِ الستَّ، ٢) ومرحلة الوضع النهائيّ وفيها يتم التفاوض على موضوعات اللاجئين والقدس والمستوطنات والحدود. ولكنْ لم تلتزم إسرائيل باستحقاقات الوضع المرحليّ، وهو ما يدفعها اليومَ إلى أن تقايض أموراً من الوضع المرحليّ بأمورٍ من الوضع النهائيّ، كمنح الفلسطينيِّين مزيداً من الأرض التي كان يُفترض أن ينسحب منها الإسرائيليُّون حسب استحقاقات الوضع المرحليّ في مقابل التخلِّي عن القدس.

مودن : عندما نتأمَّل في طريقة تفكيرنا في موضوع الصراع العربيّ ـ الإسرائيليّ، غالباً ما نصطدم بتحوُّلات سياسيَّة خارج ما هو مفكَّرٌ فيه. وكمثالٍ على ذلك، أدعوكم إلى العودة إلى الكتابات التي اتخذتْ موضوعَها الأساسيَّ العلاقاتِ العربيَّةَ ـ الإسرائيليَّةَ قبل كامب دايڤيد، بلْ قبل زيارة السادات إلى القدس، والتي أعتقد أنها تشكِّل المقدماتِ الرئيسيةَ للمفاوضات الحالية. فنحن نلاحظ أنّ الفكر السياسيّ العربيّ لم يكن يتوقع تلك التحوُّلات في القرار السياسيّ. ولم يكن ذلك الفكرُ ليتوقع أنْ يكتفي الفلسطينيُّون اليوم بإطارٍ جغرافيٍّ ضيِّقٍ محدَّدٍ للسيادة الفلسطينيَّة المبتورة. فهل نرتكب الشيء ذاته اليوم أم لا؟ للإجابة لا بدّ من مراجعة الأسس الرئيسيَّة للطريقة التي فكّرنا بها في القضيَّة العربيَّة ـ الإسرائيليَّة، ولاسيّما الأطروحة النظريَّة التي تبرِّر وجودَ إسرائيل باعتبارها مشروعاً إمبريالياً أميركياً صنَعَه الغربُ ودسَّه في قلب الأمة العربيَّة للحفاظ على مصالحه في الأساس. وعليه تكون إسرائيل ـ بحسب تلك الأطروحة ـ مجرَّد أداةٍ لخدمة مصالح القوى الغربية. لكنْ أما زالت هذه الأطروحة مؤثِّرةً إلى الآن في سياق التفكير في الهويَّة والوجود الإسرائيليَّيْن؟ أعتقد أنّ الإجابة ستكون بالنفي. والدليل هو ما بدأنا نكتشفه مؤخراً من أنّ إسرائيل تمتلك استقلالها كمشروعٍ استيطانيٍّ استعماريٍّ، وليست مرتبطة بمصالح البلدان الغربيَّة. وهذا في اعتقادي ليس مشكلاً نظرياً، وإنَّما هو مشكلٌ سياسيّ. فالاعتقاد الذي ساد فترةً في التفكير النظريّ العربيّ هو أنّ أميركا عندما تجد أنّ مصالحها تختلف عن مصالح إسرائيل فإنَّها ستعيد النظر في وجود إسرائيل في المنطقة. غير أنّ سياق المفاوضات الجارية حالياً يؤكِّد أنّ القرارات السياسيَّة الرئيسيَّة المتعلِّقة بالسلام تَفْرضها إسرائيل اعتماداً على وضعها ككيان استعماريٍّ يفاوِضُ بناءً على منطلقاته ومرجعياته الخاصة ومصالحه الداخليَّة.

بناءً على هذا المعطى، فإنّ على التفكير النظريّ العربيّ أن يركّز على ما يحصل **داخل** إسرائيل، لا على العوامل الخارجية. وعلينا كعرب ألا نعتمد على الضغوط التي يمكن أن تمارَسَ على الولايات المتحدة الأميركية من أجل أن تلعب دورَ الوسيط فتضغط بدورها على إسرائيل لتغيِّر من مواقفها. فهذه الممارسة السياسيَّة في اعتقادي أصبحتْ غيرَ ذات جدوى، وذلك لأنّ الولايات المتحدة ذاتها لم تعد قادرةً على الضغط على إسرائيل. وهو ما يؤكد أنّ إسرائيل لم تَعُدِ الأداة الأميركية الإمبرياليَّة في المنطقة، وإنَّما أضحت تمارس قوتها وحضورها في استقلالٍ عن الإدارة الأميركيَّة. بل يجب القول إنّ هذه الإدارة هي التي باتت تواجه ضغوطاً من السلطات الإسرائيليَّة. ويكفي أن نَعْلم أنّ الانتخابات الحالية في الولايات المتحدة تشير إلى أنه سواء نجح الحزبُ الجمهوريُّ أو الحزبُ الديموقراطيّ في الوصول إلى البيت الأبيض، فإنّ تنافسهما في المرحلة المقبلة سيكون من أجل إرضاء إسرائيل، ولن تكون السنواتُ المقبلة سوى مرحلةٍ جديدةٍ لتثبيت القيم القديمة التي قامت عليها العلاقةُ بين إسرائيل وأميركا. هذا التصوُّر النظريّ يشير إلى أنّ السيناريوهات المقبلة لعملية «السلام» بين العرب وإسرائيل لا بدّ أن تركّز على التحوُّلات السياسيَّة المنبثقة من **داخل** إسرائيل أكثر من المراهنة على التغيرات التي تعرفها الخريطةُ السياسيةُ في أميركا.

لبيض : **أعتقد أنّنا استوفينا المحور الأول حقَّه من النقاش، وأفتتح الآن مناقشة المحور الثاني المخصَّص لأهم الملفات العالقة في مسارات التفاوض. وأودّ أن أسالكم: هل حَسْمُ الخلاف في الملفات التي استعرضها الأستاذ محمد الصوفي كفيلٌ بأن يجعلنا ندّعي أنّ صراعنا مع إسرائيل قد انتهى؟**

معروف : يجب أن نؤكّد منذ البداية أنّ ما يجري اليوم من عمليات تفاوضٍ لا يستهدف، من وجهة نظري، الوصولَ إلى سلامٍ دائمٍ وشاملٍ، كما أكدتُ على ذلك ورقةُ العمل. ولن يكون هناك سلامٌ شاملٌ إذا لم يكن سلاماً عادلاً: بين دولةٍ معترفٍ بها دولياً اسمُها «إسرائيل»، وعربٍ متعدِّدي الأوضاع يتوزَّعون على دولٍ مستقلةٍ ودولٍ شبهِ مستقلةٍ ودولٍ قيدَ التخلُّق.

لكنّ علينا أن نتساءل: كيف بدأ هذا الصراع؟ الصراع في عمقه بدأ بشكل بسيط : فهناك مجموعةٌ بشريَّةٌ تقول إنّ لها الحقّ في الأرض، وقد اعترف المجتمعُ الدوليُّ لها بهذا الحقّ، وإنْ كان أصحابُ الحق أنفسُهم لم يعترفوا لها به. لكنّ تلك المجموعة البشريَّة جاءت إلى هذه الأرض وطردتْ مجموعةً بشريَّةً أخرى لها الحقّ فيها، وهو حقّ تَمْلكه بقوّة القانون الدوليّ والانتماء التاريخيّ والوجدانيّ والحضاريّ؛ بل إنّ المجتمع الدوليّ الذي يعترف لإسرائيل بحقّ الوجود لم يَمْنح هذا الكيانَ الجديدَ شرعيةَ إخراج الفلسطينيِّين من فلسطين.

معروف: ❖ عملية السلام الجارية تتأسّس على فكرة جوهريّة، وهي أنّ العرب مهزومون وأنّ عليهم دفع ثمن هزيمتهم

❖ بدون عودة اللاجئين الفلسطينيين لن يكون هناك سلام شامل، ولا عادل، ولا مؤقت

بناءً على ما أوضحناه، فإنّه من المفروض أن تكون أولُ نقطةٍ في عملية السلام هي عودة اللاجئين الفلسطينيِّين إلى أرضهم. فبدون هذه العودة لن يكون هناك سلامٌ شاملٌ، ولا عادلٌ... ولا مؤقت أيضاً!

أَتَعْلَم، يا أستاذ محمد الصوفي، لماذا لم تُطرح مسألةُ اللاجئين على قائمة جدول أعمال المفاوضات العربيّة ـ الإسرائيليّة؟ لأنَّ عودة الفلسطينيِّين إلى فلسطين، وبالتحديد إلى ما يسمَّى رغماً عنها بالكيان الإسرائيليّ [حدود ١٩٤٨]، تعني ببساطةٍ نهايةَ دولة إسرائيل. وهذه العملية بقدرِ ما هي بسيطةٌ في الظاهر إنَّما هي معقّدة في الباطن. فالكل يعلم أبعادَها ومخاطرَها، لكنّ قلةً تجرؤ على الاقتراب منها بشكلٍ مباشر. والحقّ أنّ الجدل حول القدس والمستوطنات وجنوب لبنان جدلٌ في قضايا يمكن إيجادُ حلٍ وسطٍ فيها، لكنّ الذي لا يَعْرف الحلولَ الوسطى هو موضوعُ اللاجئين. وأتذكّر هنا ما خطّه شمعون بيريز في كتابه: **الشرق الأوسط الجديد** حين أكّد أنّ مجرد التفكير في مسألة اللاجئين يعني نهاية إسرائيل. فالأمم المتحدة تُقِرّ بحقّ عودة اللاجئين، وهؤلاء سيقيمون لا في قطاع غزة والضفة الغربيّة فحسب، بل في داخل دولة «إسرائيل» لعام ١٩٤٨ أيضاً. ومعنى عودة ستة ملايين مواطن فلسطينيّ إلى الأراضي الفلسطينيّة، إضافةً إلى الفلسطينيِّين الذين يعيشون في ما يسمى «إسرائيل»، سيَخْلق وضعاً سياسيّاً جديداً داخل إسرائيل بدأتْ تتّضح معالمه الأولى من خلال وصول عربٍ إلى الكنيست. بل هناك مَنْ تقدَّم إلى الانتخابات الأخيرة كمرشّحٍ لرئاسة دولة إسرائيل وهو من أصل عربيّ [المقصود: السيد عزمي بشارة ـ الآداب]. لاحظوا أنّ هذا الأمر يحصل ونسبةُ الفلسطينيِّين في إسرائيل لا تتجاوز ١٩ في المائة. فكيف تريدون أن تفكر إسرائيل في عودة اللاجئين؟

هذه النقطة التي انتهيتُ إليها تجعلني أثير مسألةً لم تتطرّق إليها ورقةُ العمل، وهي أنّ كل طرف يحاول أن يخوض عملية «السلام» من دون الرغبة في حصول تغييرات جوهريّة: فلا إسرائيل تريد أن يتغيَّر الوضعُ العربيُّ الحاليّ، ولا الأنظمة العربيّة تحتمل حصول تغييرات جذريّة في المجتمع الإسرائيليّ وإلاّ صار لزاماً عليها إعادةُ التفكير في طريقة المواجهة.

لاحظوا كيف أنّ موضوع اللاجئين يمكنه أن يُرْبك الأوضاعَ داخل إسرائيل، وأن يشوِّش على الإستراتيجيّة العربيّة مستقبلاً في مواجهة إسرائيل. غير أنّه ما لم يتم التحاورُ الجديُّ في موضوع اللاجئين، فإنّ ذلك من شأنه أن يؤثِّر في المسارات الأخرى. فحتى لو انسحبتْ إسرائيل من جنوب لبنان ومن الجولان، وحتى لو أعطتِ الماءَ وتنازلتْ عن كل شروطها الأمنية، فإنه سيظل هناك مئات الآلاف من اللاجئين الفلسطينيِّين في سوريا والأردن ولبنان والعراق ... بل في المغرب وتونس أيضاً. وهكذا، فإنّ مسألة اللاجئين لا يمكننا حصرُها في المسار التفاوضيّ الفلسطينيّ الإسرائيليّ وحده، وإنَّما يجب ربطها أيضاً بسياق المفاوضات العربيّة الإسرائيليّة برمّتها.

إذا نحن تركنا موضوع اللاجئين جانباً، فإنّنا لن نتحدَّث سوى في الهوامش. ولكنْ ماذا نجد في هذه الهوامش؟ أعتقد أنّ المسار الإسرائيليّ السوريّ لا تُطرح أمامه معضلاتٌ كبرى كما هي مطروحةٌ أمام المسار التفاوضيّ الفلسطينيّ. ذلك أنّه ليست هناك مشاكلُ جوهريّةٌ بين سوريا وإسرائيل. فبالقدر الذي أصبحتْ فيه مسألة المياه ضروريةً وملحةً لأيّ مجتمعٍ من المجتمعات، فستلعب المياه دوراً أساسيّاً في تحديد الجغرافيا والسلام السوريّ ـ الإسرائيليّ. وأنا أتحدَّث هنا عن السلام الهامشيّ لا السلام الجوهريّ، لأنّ الجوهر بالنسبة إلى سوريا أمرٌ مختلف: فهي دولة يَحْكمها حزبُ بعثٍ عربيّ اشتراكيّ، وهو حزب يؤْمن بالقوميّة العربيّة من المحيط إلى الخليج، وبالتالي لا يسمح له وضعُه ـ ككيانٍ سياسيّ بهذه المواصفات ـ أن يوقِّع اتفاقَ سلامٍ مع طرفٍ كان يعتبره حتى الأمس القريب عدوّاً.

ودون الخوض في مناقشة هذه الأبعاد الإيديولوجيّة في الصراع، أعود إلى الحديث عن سلام الهامش أو سلام القشور، لأشير إلى مسألة الحدود. والحدود مرتبطة بالمياه، لكنْ أبعدُ من الحدود ومن المياه، هناك وعيٌ بأنّ السلام قائمٌ على عدم الثقة. وسلامٌ من هذا النوع لا يعدو أن يكون سلاماً تآمريّاً يَتَرَبَّص فيه الواحدُ بالآخر، ويَعتبر كلٌّ منهما السلامَ هدنةً تُعِدُّه لمعركةٍ قادمة. فأنتَ عندما تُصرّ على أن أوقِّع معكَ سلاماً يكون أحدُ مرتكزاته قائماً على ضرورة خلق حدود آمنة وابتعادِ الجيوش مسافةً معيَّنة، فهذا معناه أنك لا تثق في جيشي؛ ومن ثمّ، فأنت تقيم معي سلام المتحاربين. وكل طرف

في المنطقة يعرف أنه في حالة عداء دائم مع الآخر. والإسرائيليُّون يتذكَّرون جيداً ما قاله المشير أبو غزالة، وزيرُ الدفاع المصريّ، عام ١٩٨٨، أيْ بعد عشر سنوات من توقيع اتفاقية سلام بين البلدين، وبعد عشر سنوات من تطبيع العلاقات بين البلدين. فقد قال ما فحواه إنَّه على الرغم من وجود ذلك السلام، فإنَّ العرب لن ينسوا أنّ إسرائيل هي عدوّهم التاريخيّ والحضاريّ. وإلى هذه اللحظة لن تجد إنساناً عربيّاً واحداً، من موريطانيا حتى البحرين، يدافع عن السلام مع الإسرائيليِّين، بل إنّ الكل يبرِّر السلام الحاليّ مع إسرائيل بظروف دوليَّةٍ واقتصاديَّةٍ وسياسيَّةٍ.

أبراش : أشار محمد الصوفي في معرض حديثه عن المسار الفلسطينيّ ـ الإسرائيليّ إلى ملف إعلان الدولة الفلسطينيَّة، وهو من ملفات الوضع النهائيّ. وأنا غير متفقٍ معه في أنّ الفلسطينيِّين ليس بإمكانهم الإعلانُ عن قيام دولتهم، لأنَّ الدولة الفلسطينيَّة أصبحتْ مطلباً فلسطينيّاً وإسرائيليّاً وأميركيّاً وعالميّاً، ولكنّ كلاً من هذه الأطراف يراها بشكل مختلف. وموقفي من حتميّة قيام كيانٍ فلسطينيٍّ ـ دولةٍ أو شبهِ دولة ـ ينبني على أنّ عودة الأمور إلى ما كانت عليه، عنيتُ عودةَ الاحتلال [إلى الضفة وغزة]، أمرٌ مستحيل، لأنَّ المقاومة الفلسطينيَّة والانتفاضة لقّنتا الإسرائيليِّين درساً باستحالة فرض إرادتهم على الفلسطينيِّين. من هنا ليس أمام إسرائيل سوى الانفصال عن الفلسطينيِّين. كما أنّ العالم بدأ يعترف بالدولة الفلسطينيَّة قبل أن تقوم قانونيّاً. إنّ إسرائيل، من حيث المبدأ، لن تَقبل بسهولةٍ قيامَ دولةٍ فلسطينيَّةٍ مستقلَّةٍ بكل ما في كلمة «استقلال» من معنى: وذلك لأنَّ وضع المستعمرات التي تقطّع أوصالَ المناطق الفلسطينيَّة، ووجودَ عمالةٍ فلسطينيَّة في إسرائيل، وتداخُلَ القضايا الاقتصاديَّة بين الكيانَيْن، ستدفع إلى استمرار نوعٍ من العلاقة بينهما، ولو لفترةٍ انتقاليَّةٍ أخرى قد تمتدّ لشعرات السنين. فإسرائيل لن تعطي الفلسطينيِّين دولةً على طبق من فضة، لكنَّها ستعترف بدولة فلسطين على الأراضي الموجودة تحت سيطرة السلطة الفلسطينيَّة، وإنْ كان هذا الاعتراف سيتمّ بشروط قاسية. وهي في الوقت نفسه ستُبقي عشرات القضايا عالقةً كاللاجئين والقدس والمستوطنات حتى يبقى الفلسطينيُّون منشغلين بهذه القضايا ولا يفكّروا في أمورٍ أخرى كالمطالبة ببقيَّة أرض فلسطين. وهكذا تتحوَّل المستوطنات إلى حقوق تاريخيَّة يطالب الفلسطينيُّون والعربُ بإزالتها، فتحلّ محلّ فلسطين كحقٍّ تاريخيٍّ مغتصب. بل أكثر من ذلك، قد تُطرح فكرةُ الدولة الثنائيَّة القوميَّة أو الدولة العلمانية، ولكنْ هذه المرة ليس على كامل أرض فلسطين بل في الضفة الغربية وقطاع غزة وحدهما. وقد تشجِّع إسرائيل هذا الطرحَ حتى توجِد أساساً شرعيّاً وقانونيّاً لوجود المستوطنات في مناطق الدولة الفلسطينيَّة.

بالنسبة إلى المسار اللبنانيّ والسوريّ فمن الأكيد أنّ التفرُّد بالمسارات هو من أساسيّات التسوية الأميركيَّة ـ الإسرائيليَّة. وقد نجحت الولاياتُ المتحدة وإسرائيل في فصل المسارات بعضها عن بعض، وهو الأمر الذي جعل إسرائيل في حالة تفوُّقٍ كلما جلستْ إلى طاولة المفاوضات مع طرفٍ عربيٍّ واحد. وللأسف، فإنّ الخلافات العربيَّة قد ساعدتْ أميركا على إنجاح مخططها. والتلازم الوحيد الذي استمرّ هو بين المسارين اللبنانيّ والسوريّ. لكنْ منذ أنْ أعلنتْ إسرائيل نيَّتها في الانسحاب من جنوب لبنان قبل متمّ تموز، صار موضوعُ الانفصال بين المسارين حديثَ الساعة، وأصبح يجد له أنصاراً داخل الساحة اللبنانيَّة والعربيَّة والدوليَّة.

إنّ فهم ما يجري على المسارَيْن اللبنانيّ والسوريّ لا يستقيم إلاَّ من الانطلاق من حقيقةِ أنّ القيمة الاستراتيجيَّة لسوريا في السياسة الأميركيَّة في المنطقة قد ضعفتْ. فالحقّ أنّ الولايات المتحدة، بعد عشر سنواتٍ على حرب الخليج، قد حققتْ أغراضَها من سوريا، ولم تعد للموقف السوريّ في المنطقة القوةُ التي كانت له مباشرةً بعد تلك الحرب. كما أنّ القوّة العسكريَّة لسوريا لم تعد تخيف إسرائيل. ولم تعد القيمةُ الإستراتيجيَّةُ لجنوب لبنان مهمةً في التكتيك العسكريّ والأمنيّ لإسرائيل، بحيث لم يعد ثمّة أيُّ مبررٍ للوجود الإسرائيليّ في الجنوب اللبنانيّ، مادامت المقاومة الفلسطينيَّة قد خرجتْ من لبنان، وما دام حزب اللَّه قد تخلى عن خطابه الأوّل الدَّاعي إلى تدمير إسرائيل واقتَصَرَ الآن على المطالبة بخروج إسرائيل من جنوب لبنان. كما كانت العملياتُ البطوليةُ للمقاومة اللبنانيَّة تؤكد لإسرائيل يوميّاً فداحة الثمن الذي عليها أن تدفعه إنْ هي استمرت في احتلالها للجنوب. ولم يعد مبرَّراً البقاءُ في لبنان مادامت حالةُ الحرب بين إسرائيل وسوريا قد انتهت حتى قبل توقيع اتفاقية سلام. ويمكن أن نضيف أيضاً أنّ دولاً عربيَّةً، بما فيها مصر، لم تعد مقتنعةً بالإصرار السوريّ على تلازم المسارَيْن. هذا بالإضافة إلى مناورات إسرائيل لضرب التحالف السوريّ اللبنانيّ، وإخراج الورقة اللبنانيَّة من يد سوريا لإضعافها عند التفاوض معها مستقبلاً. بل تراهن إسرائيل على دفع سوريا إلى تليين مواقفها والعودة إلى طاولة المفاوضات قبل إتمام الانسحاب من جنوب لبنان؛ وهي تعلم أهميةَ الورقة اللبنانيَّة عند السوريِّين، وتخوُّفَ سوريا من أن يؤدي انسحابُ إسرائيل من الجنوب إلى تقوية التيار اللبنانيّ المطالب بانسحاب القوات من لبنان.

أشارت الورقة إلى التلازم بين المسارَيْن السوريّ واللبنانيّ، وفسَّرتْه بالظروف السياسيَّة الداخليَّة للبنان المتعلّقة بصراع الطوائف اللبنانيَّة. وأنا أعتقد أنّ التداخل بين المسارَيْن دقيق ومعقد، وأنَّ الوجود السوريّ في لبنان سابقٌ

مودن: ❖ **اسرائيل لم تعد الأداة الأميركية في المنطقة، وإنّما تمارس قوتها في استقلال عن الإدارة الأميركيّة**

❖ **اسرائيل تدافع عن مشروعها بشكل أقوى انطلاقاً من ممارستها للديموقراطية، وأما أنظمتنا فتمارس مفاوضاتها دون استشارة شعوبها**

لاحتلال إسرائيل للجنوب، وأنّ أهميّة لبنان في الإستراتيجيّة السوريّة لا تقل عن أهميّة الجولان... سوريا اليوم توجد في موقف لا تُحْسَدُ عليه، ولاسيّما بعد أن تُتِمَّ إسرائيل انسحابها من الجنوب. فهذا الانسحاب سيؤدي بالضرورة إلى توقيع اتفاقية سلام ما بين لبنان وإسرائيل، وآنذاك ستواجه سوريا التساؤلَ التالي: المقاومة الفلسطينيّة خرجتْ من لبنان، وإسرائيل انسحبتْ من الجنوب، فما هو مبرر الوجود السوريّ في لبنان؟

لبيض : **قبل الانتقال إلى مناقشة المحورَيْن الأخيرَيْن من ورقة العمل، أستسمحكم في أن أعود إلى الأستاذ مودن الذي طرح فكرةً أساسيّةً مفادُها أنّ التركيز يجب أن يتم على متابعة الوضع السياسيّ والاجتماعيّ داخل المجتمع الإسرائيليّ بدلَ الاهتمام بالعوامل الخارجيّة. واجدني هنا أساله: إذا كانت إسرائيل دولة استيطانيّة استعماريّة، ترعرعتْ فكرتُها الصهيونيّة داخل كواليس الأنظمة الاستعماريّة الغربيّة، فهل تستقيم أيّةُ مقاربةٍ لهذه الفكرة إلاّ في ضوء هذا المعطى التاريخيّ؟ وإذا كانت إسرائيل تَشْهد تحوُّلاتٍ سياسيّةً عميقة، فلماذا لم تُنتج إلى الآن سوى الفكر السياسيّ الاستيطانيّ الاستعماريّ؟**

مودن : إنّ المتأمّل في مسار التحوُّلات السياسيّة داخل إسرائيل يدرك أنّ ثمّة اتجاهيْن رئيسيَّيْن يتناظران ويتجادلان، وكلّ واحدٍ منهما يحاول أن يجد موقعاً له على مستوى الايديولوجيا الإسرائيليّة، وعلى مستوى القاع الاجتماعيّ للكيان الإسرائيليّ. الاتجاه **الأول** هو الاتجاه الذي يَنْظر إلى المشروع الإسرائيليّ كمشروعٍ اقتصاديٍّ بالأساس، وهو الاتجاه الذي يمثّله شمعون بيريز الذي يَرْبط بين وجود إسرائيل وبين نجاحها في إقرار منظورها الاقتصاديّ بحيث تستطيع أن تتزعم المنطقة اقتصادياً؛ وهذا بالفعل ما شرعتْ في تحقيقه على أرض الواقع بعد توقيع اتفاقات أوسلو، من خلال المؤتمرات الاقتصاديّة التي كانت تقدِّم فيها نفسَها كزعيم اقتصاديّ في المنطقة. فإسرائيل تَنْظر حالياً إلى نفسها باعتبارها البلد الوحيد القادر على توحيد البلدان العربيّة في المنطقة وراءها لتحقيق مشروعها الاقتصاديّ. لكنّ هذا المشروع الفكريّ الاقتصاديّ لم يَحظَ بالمساندة داخل المجتمع الإسرائيليّ، وما يزال ينتظر ظروف تحقيقه. وذلك أنّ الاتجاه الذي يحظى بالمساندة والمباركة الشعبيّة والقيادة في إسرائيل هو الاتجاه **الثاني** الذي يرى في إسرائيل مشروعاً استيطانياً، بل وتوسعياً أيضاً، ويجد هذا الاتجاهُ مناصريه من بين السياسيِّين ورجال الدين الذين يعتبرون أنّ وجود إسرائيل مرتبطٌ بتحقيق النبوءات الدينيّة في التوراة حول إنشاء دولة إسرائيل. وهذا الاتجاه الثاني، في اعتقادي، هو الذي يعرقل مسيرة المفاوضات، وبخاصةٍ في ما يتعلّق بالتنازل عن الأرض مقابل السلام. وهذا المشروع، بخلاف المشروع الأول، ليس مشروعاً نظريّاً بقدر ما هو مشروعٌ يعتمد اعتماداً فعليّاً على بناء المستوطنات بشكلٍ منظَّمٍ ومخطَّطٍ له على الأمد البعيد، ويَهْدف إلى إخلاء الأراضي العربيّة من الفلسطينيِّين أو تحجيمِهم في رقعةٍ أرضيّةٍ محدَّدة. وبالرغم من وصول باراك إلى السلطة، فإنّ المشروع الاستيطانيّ ما يزال مستمرّاً؛ ومن هنا بدا للجميع، وخصوصاً للعرب، أنّ حزب العمل ليس هو البديل الذي كانوا يتوقّعونه. لكنْ في السياسة لا شيء يَعرف الاستقرارَ، والمستقبلُ كفيلٌ بأن يُحدث تغيراتٍ هامّةً قد نستفيد منها في مواجهتنا لإسرائيل، بعضُها ذَكَرَه الأخ معروف عندما تحدَّثَ عن أزمة الهويّة في إسرائيل وطبيعةِ الناخبين والتكتُّلاتِ السياسيّة والاجتماعيّة المرتقبة لاحقاً.

لبيض : **وماذا عن موازين القوى في المنطقة وصورة «السلام» مستقبلاً بين الأطراف العربيّة وإسرائيل؟**

معروف : في تدخُّلي السابق توقفتُ عند نقطة أساسيّة، وهي أنّ «السلام» الذي تتزعم إسرائيل مساراته ليس سوى سلام تآمُر، تُرْغِم فيه الأنظمةَ العربيّةَ المفاوضةَ على التنازل. والإنسان العربيّ يُدرك أنّه يقدم تنازلاً لإسرائيل، وأنتم تعلمون أنّ أيَّ طرفٍ يقدِّم تنازلاً فسيتكوَّن في عقله الباطن هاجسُ انتظار اللحظة المرتقبة كي يعود إلى استردادِ ما تنازلَ عنه؛ ومن ثمّ فهو يفكّر في الحرب من أجل استرداده. وإسرائيل تَعْرف بدورها أنّها تَقْهر العرب على تقديم التنازلات، وتَعْلم أنّ هذه الوضعيّة ستؤدي لا محالةَ إلى تغيير الوضع العربيّ الراهن. ومن هنا كان لا بدّ من ضوابط لإطالة فترة «السلام» القائمة حالياً، والحفاظِ على

الوضع العربيّ كما هو. والمرحلة القادمة هي مرحلة السؤال عن كيفية تمكُّنِ كل الأطراف من ضمان استمرار الوضع الحاليّ مع تغيُّراتٍ سطحيّةٍ لا تمس العمق. وأعتقد أنّ التغييرات السطحيّة ستبدو أولاً على صعيد المفاوضات السوريّة ـ الإسرائيليّة؛ فأنا مِنَ الذين يعتقدون أنّ سوريا بوضعها الحاليّ وببنيتها السياسيّة الحاليّة لن توقِّع أيّة اتفاقية سلامٍ مع إسرائيل، لأنّ السلام السوريّ ـ الإسرائيليّ لا يمكنه إلاّ أن يكون تتويجاً لعملية السلام العربيّة ـ الإسرائيليّة وليس ممكناً أن يأتي قبل ذلك. فسوريا تعتقد أنّ دورها الإقليميّ يحتِّم عليها ذلك [الانتظار]، وعندما تمارس سوريا موقعَها الجغرافيّ تصبح مسؤولةً عن السلام الفلسطينيّ ـ الإسرائيليّ، والسلام اللبنانيّ ـ الإسرائيليّ، والسلامِ الأردنيّ ـ الإسرائيليّ!.

وأعتقد أنّ أكبر تنازلٍ قدّمته سوريا إلى إسرائيل وأميركا بعد حرب الخليج الثانية أنّها لم تحاربْ عملية السلام التي كانت قد بدأتْ آنذاك، وإنْ كانت لم تشارك فيها. وقد كان هذا واضحاً في الموقف السوريّ الذي لم يكن مع أوسلو، ولكنّه لم يحاربه. ولا أظن أنّ سوريا مستعدةٌ مرّةً أخرى لتقديم تنازلٍ آخر. ولهذا فهي لن توقِّع أيّة اتفاقيّة سلامٍ مع إسرائيل في المستقبل القريب.

أما لبنان فإنّه، بوضعه الحالي، لن يكون في مقدوره توقيعُ أيّة اتفاقيّة سلام، لأنّ شيئاً لن يجبره على ذلك. فقرار الأمم المتحدة ٤٢٥ لا يشير إلى مثل هذه الاتفاقية. والشيء الأهمّ هو أنّ لبنان لا يمكنه أن يوقّع اتفاقية سلام إلا إذا زالت آثارُ النزاع، المتمثِّلة في قضية اللاجئين الفلسطينيِّين في لبنان.

أما القيادة الفلسطينيّة، بوضعها الحالي، ومهما كانت الضغوطُ التي ستُمارَسُ عليها، ومهما كانت الظروفُ المقبلة، فإنّها لن توقِّع اتفاقية سلام مع إسرائيل تَشْمل تنازلاً عن قضيتي القدس واللاجئين. ومادامت القيادة الفلسطينيّة لن تتنازل عن هاتَيْن القضيتَيْن، ومادام الوضع العربيّ والفلسطينيّ والدوليّ لا يجبر إسرائيلَ على التنازل عن موقفها المعروف من القدس وعودة اللاجئين، فإنّ الصراع سيظل مفتوحاً، وربما كانت هناك اتفاقياتُ واي بلانتايشن أخرى، ومعاهداتُ شرم شيخ ثانيةٌ، وربما عُقدتْ لقاءاتٌ في القاهرة ولندن وواشنطن أو أيّ مكانٍ على وجه البسيطة... لكنْ لن توقَّعْ اتفاقيةُ سلامٍ شاملٍ وعادلٍ.

مودن : أريد الوقوف عند مسألة نظرية أخرى أساسية في سياق تفكيرنا في مسلسل الصراع العربيّ ـ الاسرائيليّ أو مسلسلِ «السلام» المحتمل غداً. نعلم جميعاً أنّ إسرائيل كانت قبل كامب دايڤيد قد لعبتْ دوراً أساسياً في خلق تصوُّرٍ للوحدة العربيّة على المستوى الشعبيّ العربيّ، وظلت فلسطين تمثِّل القضيّة التي توحِّد جميع الشعوب العربية. لكنّ ما حدث منذ كامپ دايڤيد هو أنّ القضية الفلسطينيّة بدأتْ تتراجع تدريجياً لصالح الدولة القطرية، وراحت كلُّ دولة قطريّة عربيّة تتخذ من مصلحتها الذاتيّة الضيّقة مع إسرائيل قضيةً لتركيز مشروعيتها السياسيّة: فمصر وقّعتْ كامپ دايڤيد من منطلق مصلحتها كدولة قطريّة، والمفاوضاتُ الآن تجري بين دول قطريّة تنظر إلى مصلحتها في الدرجة الأولى. بل إنّنا نرى دولاً غيرَ مجاورة لإسرائيل، كالمغرب وموريطانيا، أصبحتْ تنظر إلى الوجود الإسرائيليّ انطلاقاً من اعتبارات ذاتيّة داخليّة ومصالح ذاتيّة آنية. وهكذا، فإنّ مستقبل الصراع الإسرائيليّ ـ العربيّ سيكون صراعاً قُطْرياً، كما أنّ السلام سيكون سلاماً قُطرياً، ويكفي أن نتأمل العلاقات الأردنيّة ـ الإسرائيليّة لندعم كلامنا. وعليه، فإنّ إسرائيل، التي كانت تلعب دوراً أساسيّاً في توحيد القضايا العربيّة، أصبحت اليومَ تلعب دور المفرِّق بين الأنظمة السياسيّة العربيّة. وهذه المسألة ترسَّختْ أكثر بعد حرب الخليج والغزو العراقيّ للكويت.

وإذا عُدْنا إلى مقولة «العولمة»، وَشَرَعْنا في التفكير فيها حيال وضعية المسارات التفاوضيّة العربيّة الإسرائيليّة، أدركنا ضعف تلك الأطروحة التي تبشِّر بنهاية سيادة الدولة القُطْرية. فالحقّ أنّ مرتكز المفاوضات العربيّة هو تحديد الحدود القُطْرية وتأطيرُ السياسة القطرية لكل بلد في معزلٍ عن بلدان المواجهة الأخرى.

إنّ مستقبل الصراع بين الدول العربيّة وإسرائيل، وتبدُّلَ موازين القوى، يتطلّبان إعادة النظر في مقاربة مشكل الدولة الإسرائيليّة الاستعماريّة. فلقد ظهر للجميع أنّ إسرائيل لا تمثِّل مشكلَ دولةٍ بالنسبة إلينا فقط، وإنّما تمثِّل بالنسبة إلينا أيضاً مشكلة الديموقراطية: فإسرائيل تستطيع اليوم أن تدافع عن مشروعها بشكلٍ أقوى انطلاقاً من ممارساتها للديموقراطية، في الوقت الذي ظلت فيه أنظمتُنا العربيّة تمارس مفاوضاتها دون استشارة شعوبها، أيْ بتغييب ديموقراطيةٍ تُستثمر في الدفاع عن الحق العربيّ المشروع. وهذا الغياب هو الذي ولّد كلّ هذه المفاجآت السيئة التي عشناها منذ بداياتِ مشكلةٍ اسمُها «إسرائيل». إنّ التقييم النهائيّ لكل هذه التجارب السلبيّة يجب أن يُدخِل في الاعتبار دورَ إشراك الشعب في مثل هذه القرارات الوطنية والقوميّة الحاسمة، لأنّ من شأن هذا الإشراك أن يقوِّي موقفَ الدولة في مواجهتها لقضاياها ويقوِّي التفكير في المفاوضات مع الكيان الإسرائيليّ.

لبيض : **في سياق الحديث عن ميزان القوى في المنطقة ودوره في تحديد صورة «السلام» العربيّ ـ الإسرائيليّ المرتقبة أودّ أن أطرح بعض الأسئلة المباشرة على الأستاذ إبراهيم أبراش: أيّ دور لجبهات القوى المعارضة لعملية السلام الفلسطينيّ ـ الإسرائيليّ؟ وما هو مستقبل المقاومة الفلسطينية؟ وأيّ دورٍ للقوى الإسلاميّة المعارضة لمسار التفاوض الإسرائيليّ الفلسطينيّ في فلسطين، ولاسيّما «الجهاد الإسلاميّ» و«حماس»؟**

أبراش : إنّ الحديث عن قوى المعارضة الفلسطينية، ومستقبلِ المقاومة المسلحة بعد مرحلة التفاوض النهائيّ، لا يتم تناوله إلاّ على مستويَيْن: **الأول** يميّز بين التسوية والسلام. فالتسوية الأميركية هدفتْ إلى القضاء على لحظات الحرب (أو التهديد بالحرب) في المنطقة ووضع حدٍّ للحالة الثورية الفلسطينيّة، وقد تمكنتْ من تحديد الجزء الأكبر مما تريد، وساعدتْها الحكوماتُ العربيّة على ذلك بإغلاقها كلَّ الجبهات أمام المقاومين الفلسطينيّين. ولكنّ التسوية الأميركيّة لم ولن تحقّق سلاماً حقيقيّاً، لأنها ـ كما ذكرنا ـ تسويةٌ مفروضةٌ على العرب والفلسطينيّين. ومن هنا فإنّ معارضي التسوية يرون أنه حيث يوجد احتلال يوجد الحقُّ في المقاومة. وهذا يسير بنا إلى المنظور **الثاني**، وهو التمييز بين الحق في المقاومة وممارسة هذه المقاومة. وسأخصّ بالذكر هنا حركةَ المقاومة الإسلاميّة في فلسطين، لا قوى الرفض التقليديّة، أو ما يُطلق عليه «المنظمات العشر»؛ فغالبيّة هذه المنظمات هي أسماء تعيش على الماضي، وهي اليوم خارج العملية السلميّة وخارج العمليّة القتاليّة الجهاديّة معاً.

لكنْ هل يجوز أن يكون داخل الساحة الفلسطينيّة في هذه المرحلة الدقيقة استراتيجيّتان متناقضتان: واحدة تتبنّاها السلطةُ الفلسطينيّةُ وتدعو إلى التسوية السلميّة، وأخرى تتبناها «حماس» و«الجهاد الإسلاميّ» وتدعو إلى خيار الحرب والجهاد حتى تحرير كامل لفلسطين؟ إذا كان الحقُّ في المقاومة لم يسقط، فإنّ من الضروريّ توظيفه توظيفاً عقلانيّاً بحيث يصبّ في مصلحة الشعب الفلسطينيّ، ولا يمكّن إسرائيلَ من توظيفه لتحقيق مصالحها هي. كما يجب أن لا يتناقض الحقُّ في المقاومة مع الجهود التي تقوم بها السلطةُ الفلسطينيّةُ لانتزاع مزيدٍ من الأراضي الفلسطينيّة. ونعتقد أنّ تراجع العمليات الجهاديّة في فلسطين، في الفترة الأخيرة، لا يعود إلى شدّة الإجراءات الأمنيّة الإسرائيليّة أو تضييق السلطة الفلسطينيّة على المقاومين، بل تعود إلى إحساس حركة المقاومة الإسلاميّة، وبخاصةٍ جناحُ الداخل، بضرورة إعادة النظر في استراتيجيّتها في هذا الوقت، ولاسيّما بعد أن تخلّتْ كلُّ الأنظمة العربيّة الإسلاميّة عن دعم الجهاد، بحيث لم تعد ثمة دولةٌ مستعدةٌ لتبني عمليةٍ جهاديّةٍ أو السماح بالإعلان عنها من أراضيها، وبعد توجُّهِ سوريا نحو التسوية، والتحوُّلاتِ الأخيرة في إيران... وكلها عوامل تصبّ في اتّجاه الدفع بالحركات الإسلاميّة الفلسطينيّة إلى إعادة النظر في استراتيجيّتها، دون أن يعني ذلك تخلّيها عن الحق في المقاومة.

لقد عبَّر الفلسطينيُّون عن وعي عميق وإحساسٍ بالمسؤولية عندما تجنبتْ حركةُ المقاومة الإسلاميّة والسلطةُ الفلسطينيّةُ الدخولَ في مواجهةٍ مسلحةٍ، بالرغم من انتشار السلاح والتحريض الخارجيّ الذي يَدْفع باتجاه الصدام والحرب الأهلية. وكانت السلطة على وعيٍ بالمسؤولية عندما تجنبتْ تصفيةَ حركة المقاومة الإسلاميّة، وكانت هذه الأخيرة على وعي بالمسؤوليّة عندما مَنَحَتْ السلطةَ مزيداً من الوقت وصبرتْ على بعض الممارسات غير المسؤولة من بعض رموز السلطة الفلسطينيّة. وفي تصوُّري أنْ لا مصلحة لأيٍّ من الطرفين في الدخول في مواجهة مسلّحةٍ مع الطرف الآخر، أو محاولةِ تصفيته، لأنّ ذلك غيرُ ممكن عملياً، ولأنّ شعبنا لن يَسْمح بذلك؛ فلم يحقّق أيٌّ من الطرفين من الإنجازات ما يؤهّله لأن يتبجّح بالنصر ويبرِّر تفرده بالساحة. والمصلحة الوطنيّة تتطلّب الحفاظ على النهجين في حالة تعايشٍ سلميٍّ، إلى حين تبيُّنِ ما ستؤول إليه المفاوضاتُ على الوضع النهائيّ.

ومن جهةٍ أخرى يجب الأخذُ بعين الاعتبار خصوصيةَ الحالة الفلسطينيّة فما يتعلّق بوجود جماعات إسلاميّة، وتمييزَ هذه الحالة عن بقيّة الحالات العربيّة، بما فيها حزبُ اللّه في لبنان. ذلك أنّ المشروع الصهيونيّ في فلسطين قام على أساسٍ دينيّ، والصهيونيّة إلى اليوم تَحْشد يهودَ العالم وتعبِّئهم على هذا الأساس. ومقابل ذلك يجب على الطرف الثاني ـ الفلسطينيّ والعربيّ ـ الردُّ بالمنطق نفسه، وسيكون من الخطإ أن تُسقِطَ السلطةُ الفلسطينيّةُ الورقةَ الدينيّةَ أداةً من أدوات المواجهة مع إسرائيل حتى وإنْ تمّ الاتفاقُ على تسوية. فالحركات الإسلاميّة في فلسطين ليست مجردَ مقاومةٍ مسلحةٍ ضد الاحتلال، ولا هي حركةُ معارضةٍ ضد السلطة، بل هي تعبيرٌ عن هويةٍ وإنتماءٍ يردّان على المزاعم اليهوديّة الصهيونيّة، بخصوص مقولات «أرض الميعاد» و«اسرائيل الكبرى» و«شعب اللّه المختار».

وفي الختام، لا بدّ أن أشير إلى أنّ ما يجري الآن ليس سلاماً بل تسوية مفروضة هي أبعدُ ما يكون عن السلام العادل. ولكونها كذلك، فإنّ ما سيتحقّق لن يكون أكثرَ من هدنةٍ أو تسويةٍ للأمر الواقع؛ وهذا يعني أنّ احتمالات تفجير الوضع مجدداً غير مستبعدة. وما يعزّز طرحَنا هو طبيعةُ الكيان الصهيونيّ، وطبيعةُ سياساته العنصريّة التوسُّعيّة، والمنطقُ الدينيّ المتطرِّف الذي يَحْكم قادةَ إسرائيل... وكلها عناصر تحريضٍ واستفزازٍ لمشاعر المسلمين.

ليس السؤال، إذن، عما إذا كان العربُ يريدون السلام أم لا، بل السؤال هو: أيُّ سلامٍ تريده إسرائيل وأميركا؟ وهل الظروفُ الحالية وموازينُ القوى بين الطرفين تسمح بتحقيق سلام عادلٍ وشاملٍ؟

الصوفي: لديّ تعقيب قصير فيما يتعلّق بمداخلتَي الأستاذَيْن معروف ومودن، اللذين أشكرُهما على التعقيبات الجديّة والمستفيضة، كما أشكر الأستاذ أبراش على إضاءاته اللامعة التي أغْنَتْ ورقتي. وللإشارة فإنّ تدخّل محمد معروف يختلف جذرياً عن تدخّل مودن: فالأول يؤكّد أنّ أول نقطة في عملية السلام هي عودة الفلسطينيّين اللاجئين إلى فلسطين عام ١٩٤٨. ولكنْ هل هذا صحيح؟ عندما أفكّر بمنطق علم السياسة أجد أنّ كل شيءٍ ممكنٌ، وأنّ موازين القوى في نهاية المطاف هي التي ستَحْكم.

نعرف جميعاً أنّ الكثير من أعمال التهجير وقع بعد الحربَيْن العالميّتَيْن، ودُمِّرَتْ دولٌ كثيرة، واستُحدثتْ دولٌ جديدة. لاحظْ، يا أستاذ معروف، أنّ حركة التاريخ، وللأسف الشديد، لا تَعْرف لغتك أو نبرتك القوميّة. أنا شخصياً لا يمكنني أن أكون ضدّ هذه الحركة، وضدّ عودة اللاجئين. لكنْ هل حركيّةُ التاريخ ستسمح بذلك؟ ومَنِ الذي سيُرجع الفلسطينيّين، ونحن نَشْهد الجميع يحاولون أن يجدوا لهم أوطاناً بديلة عن وطنهم الأصليّ، في كندا واستراليا وبلجيكا...؟ أنتَ تقول إنّ هؤلاء اللاجئين لا يستطيعون العودة بواسطة الحرب، فبأيّة قوة سيعودون إذنْ؟ هذا هو السؤال الذي أودّ أن أطرحه عليك.

وأمّا مودن فيقول إنه إذا أردنا أن نفهم الواقعَ الموضوعيَّ وجَبَ أن نركّز على ما يجري داخل إسرائيل. ولكنْ لماذا لا نهتمّ أكثرَ بما يجري داخل الدول العربيّة التي تُغْفلها أنتَ في تحليلك يا أستاذ عبد الحيّ؟ أخاف أن يُفهم من كلامك أنّ مصير التحوُّلات كلّها في المنطقة صار في يد إسرائيل!. أعتقد أنّه من الصعوبة بمكان التقوقع في هذا الفهم الجامد، بل يجب أن نفكّر بطريقةٍ أخرى وبمناهج أخرى، كيما نفهم الواقع أكثر، أما تغييرهُ فهذا ليس في مقدورنا ولكنّه في مقدور القوى السياسيّة التي تُنذر نفسها لذلك. وأظن أنّ تجربة حزب اللّه تُظهر إلى أيّ مدى يستطيع الفعلُ الإنسانيُّ أن يغيِّر.

معروف: سأبدأ أولاً بما تفضّل به عبد الحي مودن، وبخاصةٍ في مسألة هوية إسرائيل. وأتساءل هنا: عندما نقول إنّ إسرائيل مشروعٌ استيطانيّ استعماريّ، فهل يعني هذا أنّ الإسرائيليّ مستوطِن كالفرنسيّ الذي كان يستوطن الجزائر؟ أنا لا أعتقد ذلك. فهناك علاقات بين إسرائيل والغرب، وعلى رأسه أميركا، تقوم على المصالح الإستراتيجيّة. والمشروع الإسرائيليّ في حقيقته مشروعٌ لإثارة الفتنة. والفتنة لا تعني أن يحارب الناسُ بعضهم بعضاً فحسب، وإنّما يعني أيضاً السيطرةَ على منطقةٍ ذاتِ بعدٍ استراتيجيّ وذاتِ خيرات وثروات هامّة. وهذا لا يمكنه أن يتمّ إلا بتحالف إسرائيل مع أكبر قوّة إمبرياليّة، وهي أميركا.

صحيح أنّه كثيراً ما تكون هناك صراعات وتصادمات بين الرؤية الأميركيّة القائدة للعالم والرؤية الإسرائيليّة. وهنا أَستوعبُ جيداً معنى تهديد بوش بتجميد ١٥ مليون دولار كانت ستُمنح لخدمة المستوطنات الإسرائيليّة. لم يكن ذلك تكتيكاً إعلاميّاً، بل كان يعبِّر عن رؤية أميركيّة للسلام والأمن والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط، وهي رؤية كانت تناقض الرؤية الإسرائيليّة. كما أنّ ضغوطاً أميركيّة حقيقيّة مورست على إسرائيل في مؤتمر مدريد، ومقرراتُ مدريد هي أفضل مسار للسلام يؤمِّن مصالحَ الغرب في المنطقة.

السؤال هو: هل إسرائيل كمشروع لا يحمل سوى مفاهيم الحرب والمستوطنات والسلاح؟ أنا لا أعتقد ذلك. ففي الوقت الذي يتطوَّر فيه العالمُ ويتغيَّر كان لا بدّ للدور الإسرائيليّ أن يتغيّر هو أيضاً. فحين كانت السيطرة الغربيّة في المنطقة تتمّ بالسلاح والعنف والإرهاب، كانت إسرائيل تلعب هذا الدور؛ وعندما بَزَغ مشروعُ الاقتصاد وحقوق الإنسان والديموقراطية، كان على إسرائيل أن تلعب هذا الدور أيضاً. وما تفضّل به الأستاذ مودن عن مشروع بيريز الاقتصاديّ لا يَخْرج عن الرؤية الإستراتيجيّة للغرب.

أريد أن أعود إلى مسألة اللاجئين لأقول إنه عندما أفكّر في السياسة وفي قضايا المجتمعات لا أفكر في أنّ اللحظة الراهنة ستدوم، وإنّما أفكّر في المتغيِّرات المستقبليّة. فأنا لو فكَّرتُ سنة ١٩٤٨ في اللحظة التاريخيّة الآنيّة واستسلمتُ لها لَمَا حَصَلَ ما حَصَل في عام ١٩٥٦. ولو حَصَرنا تفكيرَنا في الوضع العربيّ في عام ١٩٦٧ وما ترتَّب عليه من خيبات آمال، لَمَا فكّر السوريُّون والمصريُّون في إعادة بناء القوات المسلّحة والدخول في حرب أكتوبر عام ٧٣. فأنا دائماً أراهن على المستقبل لا لشيء إلاّ لأنّني أملك الحق، وصاحبُ الحق لا بدّ أن ينتظر. ولهذا يجب ألاّ أفقد إيماني بالنصر. فأنا الفلسطينيّ لستُ مرتزقاً، وإنّما صاحِب حقٍّ ومشروعيّة. لكنْ هل سأحقق العودة الآن؟ أنا أقول إنّ من حقّي أن أحلم بالعودة، فإنْ لم أحقّقها أنا، فإنّ الأجيال القادمة لا بدّ أن تحقّقها. إنّ صراعنا ضدّ إسرائيل سيمتدّ إلى الأجيال اللاحقة، وهذا هو سرّ تشبثنا بحقّ العودة. وأنا في هذه المرحلة مقتنع جداً بأنّه إذا استطعتُ أن أستثمر

في الانتخابات الإسرائيليّة وجودَ مليون و ٢٠٠ ألف فلسطينيّ في دولة إسرائيل بحدود عام ١٩٤٨، فإنّ ذلك سيشكّل مكسباً كبيراً بالنسبة إليّ.

إنّ طموحاتي يجب أن تكون واقعيّة. هذا ما لا نختلف حوله. لكنْ إذا لم أستطع أن أعيد خمسة ملايين فلسطينيّ إلى فلسطين، فعليّ أيضاً ألا أحرمهم حقّ التفكير في العودة أو الحُلمَ به.

مسألةُ حق العودة إلى فلسطين ليست قراراً لياسر عرفات. فلياسر عرفات حقُّ التوقيع، لكنّ القانون الدوليّ يُخوّلني، أنا محمود معروف من قرية دير القاسي، حقّ العودة. وأنا متمسك بهذا الحق. هذه ليست رغبة، بل حق!

الصوفي: نحن لا نناقش مسألة الحق في العودة، وإنّما نتحدث عن الكيفية التي تتمّ بها هذه العودة في ظلّ إكراهاتٍ دوليّةٍ تَحُول دون ذلك. فمن الناحية السياسيّة، وفي ظل موازين القوى، كيف يمكنك أن تحلم بالعودة إلى وطنك؟

معروف: أَحْلم بحق العودة لأنّني أملك بين يديّ مرجعيةً، هي مرجعيةُ الشرعيّة الدوليّة، التي تعطي اللاجئين الفلسطينيّين حق العودة، أو تعوّض مَنْ لا يرغب منهم في العودة. السؤال الرئيسيّ اليوم هو كيف تطبّق هذه الشرعية الدوليّة؟ أعترف أني لا أملك القدرةَ الأميركيّة التي تطبّق القانونَ على العراق في أبسط الأشياء، لكنني لم أستسلم بعدُ لأتخلى عن هذا الحق. فإنْ كنتُ لا أملك القدرة على تحقيق هدفي، فأنا مع ذلك لم أصل إلى مرحلة الهزيمة والخنوع. أنتم تعلمون أنّنا خرجنا من أراضينا قبل خمسين سنة فقط، في حين أنّ الصّليبيّين بقوا في المنطقة ثلاثمئة سنة، كما أنّ الفرنسيّين مكثوا في الجزائر مائة وثلاثين سنة تقريباً، فلماذا تطلبون مني أن أستعجل أمر العودة؟ وإذا كانت هناك هزيمةٌ عربيّةٌ في هذه المرحلة تجعل محمود معروف يَقْبل دولةَ إسرائيل، فإنّه ليست هناك قوّةٌ في العالم تُجْبره على أن يقول إنّ أرضه ليست بأرضه. فأنا أملك، إلى هذا اليوم، وثيقةً عثمانيّةً تُثْبت حقي في أرضِ أبي!

مودن: سأثير ثلاث نقاط باختصار. الأولى تتعلّق بالسؤال الذي طرحه الصوفي حول فهم السيناريوهات المقبلة بالاعتماد على ما يحصل في إسرائيل، فأشار إلى ضرورة توسيع الدائرة والاهتمام بما يحدث في البلاد العربيّة من تحوُّلات. لن أختلف معه في هذا الاتجاه، لكنّ ما يجب الإشارة إليه هو أنّ القراراتِ السياسيّة التي تُتّخذ في العالم العربيّ تَصْدر عن قمة الهرم السياسيّ ولا تنبثق من قناعات الشعوب العربيّة، ولهذا غالباً ما تأتي القرارات متناقضةً مع رغبات المجتمعات العربيّة. فكيف يمكننا الحديثُ عما يجري في العالم العربيّ من تحوُّلات، في الوقت الذي لا تمارِسُ فيه الطبقاتُ الاجتماعيّةُ كلُّها المشاركةَ في وضع القرار؟!

النقطة الثانية تتعلّق بهويّة إسرائيل: هل هي مشروع غربيّ في المنطقة، أم مشروع استعماريّ استيطانيّ مستقلّ؟ للإجابة عن هذا الإشكال أدعوكم إلى العودة إلى حرب الخليج الثانية. ففي هذه الحرب ظهرتْ إسرائيل في شكل سلبيٍّ، وهو ما يعني أنّ الأطروحة القائلة بأنّ إسرائيل قد وُجدتْ للدفاع عن مصالح الغرب كان مبالغاً فيها. بل الحقّ أنّ الغرب نفسَه حَشَدَ جنودَه وأسلحتَه للدفاع عن مصالحه مباشرةً في غياب أيّ دورٍ لإسرائيل.

النقطة الثالثة تتعلّق بمسار الصراع ضدّ إسرائيل مستقبلاً. أؤكد هنا أنّه ما دامت قوةُ العرب في المواجهة ضعيفةً وغير متوازنة مع العدوّ فبإمكانهم استغلالُ عنصر أزمة الضمير، ولاسيّما بعد أن تهدأ حماسةُ الغرب للدفاع عن وجود إسرائيل. يجب أن نُظهر للعالم فداحةَ الوضع في فلسطين على مستوى حقوق الإنسان، وأن نَكْشف حجمَ الجرائم التي تُقترف ضدّ الشعب الفلسطينيّ والتي لا تختلف عن الجرائم التي مورست في الحروب العالميّة إنْ لم تكن أقوى منها.

لبيض: أودّ الإشارة إلى أنّنا في تناولنا لموضوع المفاوضات لم نكن نحلّل موضوعاً بحثياً خالصاً أو ظاهرةً سياسيّة عامة، وإنّما كنا نقارب موضوعاً يشكّل هويّتنا في الزمان الراهن ويحدّد مستقبلنا. ولذلك كان الموضوعيُّ مدثراً بالذاتي، والعامُّ ملتحفاً بالخاص الحميميّ.

إنّ مستقبل المفاوضات لا يرسم الحدودَ، ولا يوفّر «الأمن»، ولا يعيد توزيعَ الأدوارِ والمهام في المنطقة، وإنّما يحدّد مصائر الأجيال القادمة. ونحن اليوم جميعاً مسؤولون عن حماية مستقبل الأجيال الجديدة، ومطالبون بصون كرامة الإنسان العربيّ، لأنّ أيّ تحريفٍ لمسار المفاوضات عن خط النضال العربيّ الطويل سيَجْعل من «سلام» الأنظمة خديعةً للدم العربيّ المراق في ساحة النضال من أجل استرداد الحقوق.

وفي النهاية، أتوجّه إليكم جميعاً، بالشكر، وإلى مجلة الآداب **لتنظيمها هذه المائدة المستديرة، وإلى اللقاء في ندوات أخرى قادمة □.**

الرباط